المقتطف

اليـومي

(أخبــار - تقـارير - مقـالات)

الاثنين- ٢٠١٩/٢/١١م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

"الإرباك الليلي" يعود على حدود غزة ومواجهات عنيفة مع الاحتلال	وكالة سما	٣
جلسات الحوار الفلسطيني تنطلق في موسكو.. هل تنجح؟	عربي ٢١	٣
مُقابلة | قاسم: عبّاس منع إكمال مسار المُصالحة وعلاقتنا مع إيران جيّدة	عرب ٤٨	٥
عباس يبلغ إلى إسرائيل "رفض تسلّم أموال الجباية إذا خصمت فلساً واحداً منها"	فرانس برس	٨
استشهاد فلسطينييْن أحدهما ضابط في نفق على الحدود بين غزة ومصر	الأناضول التركية	٩

شؤون عربية:

جنرال أمريكي: من المحتمل بدء سحب القوات الأمريكية من سوريا خلال أسابيع	وكالات أنباء	١٠
ظريف يسابق الحضور العربي عشية مؤتمر بولندا والمساعدات السعودية والتشدد المصري يقابلانه	الحياة اللندنية	١١

شؤون إسرائيلية:

عقوبات إسرائيلية ضد الفلسطينيين ومطالبات بقتل أبو مازن	الشرق الأوسط	١٤
تقرير يرصد موانع تحقيق إسرائيل لأهدافها الاستراتيجية في ٢٠١٩	العربي الجديد	١٥
نهاية اليهود بأوروبا.. هل إسرائيل هي الحل؟	لوفيغارو الفرنسية	١٧
تفاصيل مثيرة عن تهريب الموساد لعالم نووي إيراني إلى بريطانيا	عربي ٢١	١٩

شؤون دولية:

بومبيو يحضر مؤتمرا بشأن الشرق الأوسط في وارسو تأمل واشنطن أن تشكل فيه تحالفا ضد إيران	وكالة رويترز	٢٠
تقرير أمريكي: سقوط إيران.. حجر الزاوية لاستراتيجية ترامب «الكبرى» بالشرق الأوسط	الأهرام المصرية	٢١
تقرير : انسحاب الولايات المتحدة يدفع عجلة الإنفاق على الأسلحة في الشرق الأوسط	القدس العربي	٢٢

المقالات والدراسات

الرؤيا الاستراتيجية للفصائل الفلسطينية	هاني العقاد	٢٣
مباراة أميركية روسية جديدة على ساحة القضية الفلسطينية	محمد أبو الفضل	٢٥
يحدث في الحال الفلسطيني	ماجد الشيخ	٢٨
قمة وارسو والتنافس الاستراتيجي في الشرق الأوسط	حسين معلوم	٣١
مؤتمر وارسو... بين التجييش ضد إيران والتطبيع بين العرب وإسرائيل	زياد أبو زياد	٣٤
الثقافة في خدمة الحرب.. «إسرائيل» نموذجًا	جميل الهمامي	٣٦
ماذا تمثل إيران للعالم العربي؟	حسين إبيش	٣٨
عن الثورة الإيرانية في الذكرى الأربعين	عوض عبد الفتاح	٤٠
هل استهداف دول العالم الإسلامي وإيران وتركيا خصوصاً لأسباب دينية أم أيديولوجيا استعمارية	عبد الحي زلوم	٤٥
عصر السلام القلِق: القوة الصينية في عالَم منقسِم	يان زويتونغ	٤٩

"الإرباك الليلي" يعود على حدود غزة ومواجهات عنيفة مع الاحتلال

وكالة سما . ٢٠١٩/٢/١٠

استأنفت مجموعات من المتظاهرين مساء الأحد فعاليات "الإرباك الليلي" شرقي بلدة جباليا شمالي قطاع غزة وخزاعة جنوبه، بعد أن عُلقت فعالياتها في نوفمبر الماضي وتجمع عدداً من الشبان قرب الحدود وأشعلوا الإطارات المطاطية تعبيراً عن حالة الغضب الشديد على استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل متعمد للأطفال في مسيرات العودة وكسر الحصار الأسبوعية يوم الجمعة الماضية.

وتسمع انفجارات عنيفة في منطقة أبو صفية، مشيراً إلى أن الانفجارات ناجمة عن عودة فعاليات الارباك الليلي على الحدود الشرقية لقطاع غزة.

فيما ذكر موقع حدشوت ٢٤ العبري، بأن قنابل أنبوبية تلقى على قوات الجيش الإسرائيلي قرب السياج الزائل شمال قطاع غزة، مشيراً إلى أن الفلسطينيين أضرموا النار في إطارات السيارات.

ولفت الموقع العبري، بأن قوات الاحتلال رصدت شاباً فلسطينياً اقترب من السياج الزائل وبحوزته جسم مشبوه.

واطلق جنود الاحتلال الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة صوب الشبان؛ ما أدّى لإصابة عدد منهم بالاختناق.

من جانبه اكد محمد الغول عضو لجنة مركزية في الجبهة الشعبية ان هناك توافق في الهيئة الوطنية لمسيرات العودة لعودة وحدة الارباك الليلي للعمل بشكل تدريجي ردا على جرائم الاحتلال".

ولفت الغول الى انه تم التوافق على ان يكون هناك تصعيدا تدريجيا ردا على جرائم الاحتلال.

وفيما اذا كان عودة الوحدات للعمل ستؤثر على تفاهمات مسيرات العودة قال الغول "نحن في الجبهة الشعبية لسنا جزءا من التفاهمات التي حصلت وننظر الى اننا في حالة اشتباك دائم ومفتوح مع الاحتلال بعيدا عن اي تفاهمات واتفاقيات سواء مع الاحتلال او اي اطراف خارجية".

جلسات الحوار الفلسطيني تنطلق في موسكو.. هل تنجح؟

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٢/١١

يرى محللون سياسيون أن دخول موسكو على ملف المصالحة الفلسطينية يأتي لوضع موطئ قدم لها في الملف الفلسطيني.

تنطلق الجلسات اليوم

وتستعد الفصائل الفلسطينية، اليوم الاثنين، للمشاركة في جلسات الحوار في موسكو، بعد دعوة وجهتها روسيا لها لزيارتها.

وكان معهد الدراسات الشرقية التابع لوزارة الخارجية الروسية، سلم دعوات لعدد من الفصائل الفلسطينية التي التقت في العام الماضي بموسكو للبحث في ملفات عديدة، وفي مقدمتها الوضع الفلسطيني الداخلي، وإمكان إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام.

وقالت حركة فتح على لسان الناطق باسم مفوضية التعبئة والتنظيم للحركة، منير الجاغوب، أن وفد حركته مكون من عضوي اللجنة المركزية عزام الأحمد، وروحي فتوح.

فيما قالت حركة حماس، في تصريحات صحفية، إن عضوي المكتب السياسي للحركة، موسى أبو مرزوق، وحسام بدران، وصلا الأحد إلى موسكو للمشاركة في الحوارات التي تبدأ الاثنين.

وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي، إن وفد الحركة وصل إلى العاصمة موسكو، يترأسه عضو المكتب السياسي محمد الهندي، وعضوية عبد العزيز الميناوي، وإحسان عطايا.

وتأتي اللقاءات التي تعقد في موسكو، وسط تصاعد الأزمة بين حركتي حماس وفتح، بعد انسحاب موظفي السلطة من معبر رفح البري، وإعلان رئيس السلطة محمود عباس حل المجلس التشريعي، والاعتقالات الأخيرة المتبادلة بين الطرفين.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق، في تغريدة له على حسابه في "تويتر"، إن الحوار الفصائلي ينطلق في موسكو اليوم الاثنين، مشددا على أهمية التوافق على ثلاث قضايا أساسية، وهي: التصدي لكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، والوحدة الوطنية وترتيب البيت الفلسطيني، والحصار المفوض على قطاع غزة.

ينطلق الحوار الفصائلي الساعة الحادية عشر في موسكو مع اصرار بالخروج من الحالة الراهنة، ولعل أهم ما يجب التوافق عليه ثلاث قضايا أساسية:

الأولى: التصدي لكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

الثانية: الوحدة الوطنية وترتيب بيتنا الفلسطيني.

الثالثة: الحصار المفروض على أهلنا في غزة.

وكانت حركة فتح، قد رفضت عقد أي لقاءات بشأن المصالحة في مصر، حيث قال عضو اللجنة التنفيذية والمركزية للحركة، عزام الأحمد، في تصريحات إعلامية، في إطار رده على دعوة مصرية للقاء بين الفصائل، بالقول: "لن نقبل أي لقاءات ثنائية مع حركة حماس قبل أن نستلم قطاع غزة".

لا تفاؤل

في السياق ذاته، قلّل المحلل السياسي الفلسطيني فهمي شراب، من تفاؤله بنجاح اللقاء، واختراق روسيا لملف المصالحة الفلسطينية.

وأضاف في حديثه لـ"عربي٢١"، أن الفصائل الماسكة بناصية القرار الفلسطيني، مازالت تفكر بالنمط الأبوي في الحكم، وتغلب المصلحة الحزبية الضيقة على مصلحة الوطن".

وأشار إلى أنه من الصعب الانعتاق من التأثير الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية، وإمكانية اتخاذها موقفا وطنيا جريئا يتحدى الدول الغربية الداعمة والمانحة لها.
ونوه المحلل السياسي الفلسطيني، إلى أن دخول روسيا على ملف المصالحة لم يكن وليد اللحظة، مشيرا إلى محاولات سابقة من موسكو، لم تتمكن من تجاوز الهيمنة الأمريكية على تلابيب الملف الفلسطيني.
وأوضح أن ملف المصالحة الفلسطينية، أصبح من اهتمامات النظام المصري، الذي لا يسمح بأي تجاوز لدوره على هذا الصعيد.

جولة بروتوكولية

ورأى شراب، أن السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية في ما يخص ملف المصالحة لا تتعارض مع الدور المصري، متوقعا أن الجولة الجارية في موسكو ستكون بروتوكولية فقط، لتثبت روسيا بأن لها في كل مكان وملف دورا وموطئ قدم.

ما علاقة مؤتمر وارسو؟

من جهته رأى المحلل السياسي الفلسطيني، حسام الدجني، أن الوقائع تدلل على أن حوار موسكو هو في الدرجة الأساسية يحمل رسالة مقابلة لمؤتمر وارسو وكأن موسكو تريد أن تقول لواشنطن إنها حاضرة في الملف الفلسطيني وبقوة، وتسعى لتمتين هذا الملف من خلال إدارتها ومتابعتها لتفاصيل ملف المصالحة الفلسطينية.
وأضاف أن المؤتمر الجاري في روسيا ذا مغزى سياسي، كونه يتقاطع بذات التوقيت الذي تقوم به بولندا باستضافة مؤتمر دعت إليه الولايات المتحدة "وارسو" لدراسة الشرق الأوسط، وتريد أن تقول إنها حاضرة.
وقلّل الدجني في حديثه لـ"عربي٢١"، من أن يحقق حوار موسكو، أي نتائج مرجوة، وأن ما لم تحققه القاهرة، لا تستطيع روسيا تحقيقه، حيث أن كافة المعوقات الموضوعية والذاتية، المحيطة بملف المصالحة مازالت قائمة.

المعيقات قائمة

وتابع، أن جماعات المصالح التي تعرقل المصالحة، إلى جانب الفيتو الإسرائيلي عليها، والدور الإقليمي والدولي الذي لا يسعى لإنجاحها إلا من بعض الدول، جميعها تعد عقبات أمام تلك الجولة.
وحول دخول روسيا لملف المصالحة، أشار الدجني، إلى أنها تريد أن تلعب دورا، وتستغل الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، التي انحازت لإسرائيل.
وأوضح أن موسكو تريد أن توصل رسالة، أنها قادرة على ملء الفراغ لاسيما في ظل حديث رئيس السلطة المتكرر عن دور موسكو، ورغبة حركة حماس في تعزيز دورها.

مُقابلة | قاسم: عبّاس منع إكمال مسار المُصالحة وعلاقتنا مع إيران جيّدة

حاورته: يارا مصطفى إبراهيم– غزّة . عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٢/١٠

يعيش قطاع غزة أوضاعًا إنسانية كارثيّة، وتُعاني حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من أزمة مالية تحدّ من خياراتها، وتؤثر على نشاطاتها بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليها منذ نحو ١٢ عامًا. وتتضاءلُ فُرص

كسر الحصار، على الأقل في الفترة القريبة، ما يعني استمرار تدهوُر الوضع في غزة، على كافة الأصعدة، وعلى رأسها، الأوضاعُ الاقتصادية المتردية، التي يُعاني منها سكّانُ القطاع، لكن وبالرغم من ذلك، ما تزالُ مسيراتُ العودة مستمرّة، وما يزالُ التصعيدُ الإسرائيلي، يطفو على السطح من حينٍ إلى آخر، إلا أن الوساطة الأممية، والمصرية، والقطرية، تحولُ دون الدخول في تصعيد عسكري واسعٍ ومتواصل. ويدور الحديثُ بين فترة وأخرى حول تهدئة طويلة الأمد، مشروطة إسرائيليًا بعودة جنود الاحتلال المفقودين في غزّة.

من جهةٍ أخرى، هناك قيودٌ يفرضها رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، على قطاع غزة، إذ يُضيّق الخناق عليه بفرض مزيد من العقوبات كتقليص رواتب موظفي السلطة، وإحالة العديد منهم للتقاعد، في مُحاولةٍ منه للضغط نحو إنهاء حكم حركة حماس في القطاع، مُطالِبًا إياها بتمكين الحكومة، بذريعة إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة، فيما تتهمه حماس بأنه يحاول الاستفراد بالنظام السياسي الفلسطيني، مُشيرةً إلى عدم التزامه باتفاق القاهرة ٢٠١١، وعدم تنفيذ ما تم من تسليمٍ للمعابر في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٧.

تساؤلات كثيرة تدور حول الوضع العام بغزّة، التي تتسارع فيها الأحداث على جميع الأصعدة، لذا التقى موقعُ "عرب ٤٨" بالناطق باسم حركة حماس، السيد حازم قاسم، لنقل صورة الوضع الراهن، والوضع الممكن حدوثه، كما ترى حماس؛ كونها هي من تُمسك بزمام الأمور والسلطة في غزة.

"عرب ٤٨": **يُلاحَظ أن مصر تتدخّل في كل مرّة تزدادُ فيها حدّة التصعيد العسكري، -ولو بشكل محدود- كيف تُفسِّر ذلك؟**

من الواضح أن الأشقاء في مصر لديهم حرصٌ واضح على استمرار الهدوء في قطاع غزة، وعدم حدوث تصعيدٍ عسكريٍّ كبير فيه، أو تفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع، لذلك تتدخل مصر في كل مرة تتصاعد فيها الأحداث، أو تلوح في الأفق إمكانية تصعيد كبير في القطاع، وللحركة اتصالات واسعة مع الأطراف المختلفة لتحقيق هذا الهدف، لذا فالحركة تتعاطى بإيجابية مع الجهود المصرية بما يُحقّق مصالح شعبنا ضمن الإجماع الوطني الفلسطيني.

"عرب ٤٨": **تكثر التصريحات التي تصدر عن مسؤولي السلطة أو مسؤولين في فتح، عما يُوصَف بـ"ولاية غزة"، ومحاولات فصل القطاع عن الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى تلميحاتٍ تصل إلى حد الاتهامات، منها مثلا تصريحات صدرت عن القيادي في حركة فتح، عزام الأحمد، وتُفيدُ بأن حماس تعمل على إنجاح "صفقة القرن" بما يخدم مصالحها، إلى أي مدى يُعتبر ذلك دقيقًا؟**

أولا وبشكل واضح، حماس ستقاتل حتى النهاية وبكل ما تملك من أجل الحفاظ على وحدة الأرض الفلسطينية، ومنع فصل قطاع غزة عن باقي الوطن، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قدمت حماس الكثير في مسار المصالحة عبر حل اللجنة الإدارية، واستقبال الحكومة وتسليم الوزارات، والتسليم الكامل للمعابر، والاستعداد للذهاب إلى أقصى حدّ في موضوع المصالحة، إلا أن موقف أبو مازن منع إكمال مسار المصالحة.

عمليًا، إن الذي يعمل على فصل القطاع عن باقي الوطن، هو الرئيس أبو مازن عبر إجراءاته العقابية ضد أهالي قطاع غزة التي تزداد يوما بعد يوم، من خلال قراره غير الدستوري بحلِّ المجلس التشريعي، وإصراره على

التفرُّد بالقرار، وتشكيله لحكومة لا تُمثّل إلا حركة فتح في الضفة الغربية، ورفضه الكامل لأي شكل من أشكال الشراكة الوطنية وتمزيقه لمنظمة التحرير الفلسطينية.

"عرب ٤٨": يتلكّأ الاحتلال في تنفيذ المرحلة الثانية من تفاهمات التهدئة؛ ما هي بنود هذه المرحلة، وفي المقابل، ما هي إستراتيجية حماس في هذا الشأن؟

تفاهُمات التهدئة بمراحلها الأولية، تهدف إلى تخفيف الحصار عن أهالي قطاع غزة، والهدف النهائي الذي نسعى له هو كسرٌ كاملٌ للحصار المفروض على القطاع منذ ١٣ عامًا، ولدينا حرص كامل على أن تكون هذه التفاهمات ضمن الإجماع الوطني وبتوافق كل الفصائل الفلسطينية، اشتملت البنود الأولية على تحسين الخدمات المتعلّقة بالكهرباء وإدخال المنحة القطرية وتشغيل مؤقت للخريجين على أن تشمل الخطوات اللاحقة مزيدًا من المشاريع التنموية التي تُخفّف الحصار بشكل ملموس.

ويمكن القول إن مماطلة الاحتلال مُتوَقَّعة، لذلك، كان قرار الفصائل باستمرار مسيرات العودة لأنها تُشكّل الضامن الحقيقي لإلزام الاحتلال بتطبيق التفاهمات، وكلي ثقة بأن الإرادة الشعبية قادرة على كسر إرادة الاحتلال وهدم جدران الحصار. حماس ستلتزم بالهدوء طالما التزام الاحتلال بالتفاهمات التي تم التوصُّل إليها، ولن نلتفت إلى تهديدات الاحتلال لقطاع غزة، هذا الحصار يجب أن يُكسَر مرة واحدة وللأبد.

"عرب ٤٨": هل ستستمر مسيرات العودة والمسير البحري، بهذا الزخم، مع ورود تقارير تُشير إلى مطالب مصريّة تسعى للتهدئة والانضباط؟ وما موقف الحركة من تصعيدٍ مُحتمل في غزة؟

المسيرات مستمرة حتى تحقيق أهدافها وكسر الحصار عن القطاع، وهناك زخمٌ جماهيريٌّ واضح بالرغم من مرور قرابة عامٍ على هذه المسيرات، وبرغم الجرائم الإسرائيلية ضد المتظاهرين السلميين.

أما أنواع الحراك وشكلة وأدواه وزخمه والوسائل المُصاحِبة، فإن ذلك يعودُ لقرار الهيئة العليا للمسيرات، وبما يُحقق الفائدة، ويفتح المجال أمام تحقيق أهداف المسيرات، وبما يُساعد الاتصالات مع الوسطاء التي تُحقِّق مطالب المسيرات.

"عرب ٤٨": إلى أين وصلت العلاقة مع إيران، ومعالم التقارب والمغازلة والعلاقات التي قد تجمع فصائل المقاومة في غزة مع إيران؟

العلاقة بين حماس وإيران جيدة، وهناك اتصالات بين الجانبين، ما نريد تحقيقه من هذه الاتصالات هو توفير الدعم لصمود شعبنا فوق أرضه الفلسطينية، وامتلاك ما نستطيع من أدوات للدفاع عن شعبنا الفلسطيني ومُمارسة حقنا في المقاومة، ونأمل بتطوير علاقتنا مع كل الجهات في الإقليم على قاعدة أن العدو المركزي للأمة هو الاحتلال الصهيوني، وأن الخلافات البينية في الأمة، لا تخدم إلا الاحتلال ومشاريعه التوسعيّة.

"عرب ٤٨": يتحدَّث الإعلام الإسرائيلي، بين الحين والآخر عن صفقة مُحتملة لتبادل الأسرى، في ظل تشكيك مستمر بمصير أحد الجنود الإسرائيليين لدى حماس، هل هناك أي جديد بهذا الشأن؟

ما تزال الحكومة الإسرائيلية تتلاعب بمشاعر أهالي الجنود الأسرى لدى كتائب القسام، وتُتاجر بمعاناة هذه العائلات، ولا تتعاطي بجدية مع متطلبات هذا الملف.

يجب على حكومة الاحتلال الالتزام بتطبيق صفقة "وفاء الأحرار"، وإطلاق سراح من أُعيد اعتقالهم حتى يتم الحديث عن صفقة جديدة، فحماس تعتبر أن تحرير الأسرى هو هدفٌ إستراتيجي ستُواصل السعي للوصول إليه.

"عرب ٤٨": هل هناك ضمانات مصرية حول فتح معبر رفح في كلا الاتجاهين بعد انسحاب موظفي الحكومة الفلسطينية؟

الأخوة في مصر تحدثوا بشكل واضح في الزيارة الأخيرة للوفد الأمني إلى القطاع، وفي زيارة وفد الحركة إلى القاهرة، وقالوا إن المعبر سيبقى مفتوحًا لتسهيل سفر المواطنين وهو ما حاصل على أرض. الواقع.

"عرب ٤٨": الوضع الإنساني في القطاع خانق، ما هي الخطط والإستراتيجيات لتدارُك الأوضاع الصعبة؟

الوضع الإنساني في قطاع غزة صعب جدا، فالحصار الإسرائيلي دمَّر كل مقوّمات الحياة في القطاع، وإجراءات أبو مازن زادت الأمور تعقيدًا.

ترى حماس، ومعها فصائل المقاومة، أن الإستراتيجية الكُبرى يجب أن تقود لكسر الحصار عن قطاع غزة من خلال مسيرات العودة الكبرى، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على كفاءة العمل الإداري والاقتصادي والمالي في قطاع غزة بما يُخفّف عن الجمهور.

"عرب ٤٨": ما هو دور مصر وقطر، والدعوات لاجتماع في الدوحة أو القاهرة؟

هناك جهد مصري مستمر في موضوع المصالحة الفلسطينية، وحماس التي تقدر هذا الجهد عملت الكثير من أجل إنجاح المسعى المصري، ويوجد أيضًا جهد قطري وهناك دعوة روسية للحوار، وحماس تُرحِّب بأي جهد يُبذَل لترتيب البيت الفلسطيني، وتوحيد النظام السياسي، وإنهاء الانقسام البغيض، لكنها ترى أن المدخل الحقيقي لإطلاق مسار المصالحة هو أن يلتزم أبو مازن بما تم الاتفاق عليه في اتفاقات المصالحة المختلفة، ولا سيّما اتفاق القاهرة ٢٠١١، الذي وقّعت عليه كل الفصائل الفلسطينية، وأن لا يتعامل أبو مازن مع المصالحة كفرصة لإخراج الآخر الوطني من المشهد الفلسطيني، وأن يُوقف إجراءاته ضد قطاع غزة، وترى حماس أن الخطوة الصحيحة لتطبيق ذلك، هي تشكيل حكومةِ وحدةٍ وطنية يُشارك فيها الكلُّ الوطنيّ، وتكونُ راعيةً لعملية انتخابات حقيقيّة للرئاسة، وللمجلسيْن؛ التشريعي والوطنيّ.

عباس يبلغ إلى إسرائيل "رفض تسلّم أموال الجباية إذا خصمت فلساً واحداً منها"

فرانس برس ـ ٢٠١٩/٢/١٠

قال وزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ اليوم انه نقل، بطلب من الرئيس محمود عباس، إلى إسرائيل رسالة رسمية تؤكد "رفض تسلم أموال الجباية إذا خصمت اسرائيل فلسا واحدا منها".

وأضاف لـ"فرانس برس": "لقد بدأت مؤسسات مالية دولية كبرى وأطراف تلبية طلب أميركي فرض حصار مالي مشدد على السلطة" الفلسطينية.

وذكرت تقارير إعلامية إسرائيلية أن القرار الفلسطيني بهذا الخصوص هو بمثابة تهديد صريح بنشر الفوضى، الامر الذي لا تحتمله اسرائيل.
وتابع الشيخ: "لقد طلبت واشنطن وقف تقديم المساعدات المالية الى السلطة، واصدرت تعميماً على البنوك بعدم استقبال تحويلات لحسابات السلطة".
وكشف أن "العقوبات بدأت بمنع تحويل منحة عراقية بقيمة ١٠ ملايين دولاراً سلمت الى الجامعة العربية أخيراً، ولم تستطع الجامعة تحويلها بسبب رفض جميع البنوك تسلمها لتحويلها الى مالية السلطة أو الصندوق القومي".
واعتبر أن "القرار الاميركي يتقاطع مع قرار اسرائيلي للبدء بحسم مبالغ طائلة من قيمة المقاصة التي تجبيها اسرائيل من البضائع المستوردة لاراضي السلطة".
وتمثّل هذه الاموال أكثر من ٥٠% من واردات الخزينة الفلسطينية، وتلبي نحو ٧٠% من المصاريف الجارية للسلطة ورواتب موظفيها.
وقال الشيخ إن "القرارين الاميركي والاسرائيلي يأتيان في اطار محاولة تركيع القيادة وارغامها على قبول صفقة القرن، كي يتسنى اولاً اعلانها، وثانياً فتح الطريق امام تعريبها، والشروع في عملية تطبيع عربي مع اسرائيل من دون اي مقابل".
واتهم واشنطن وتل ابيب بدفع عباس إلى ما وصفه بـ"خيارات قصوى، تقلب الطاولة بما فيها ومن عليها".

استشهاد فلسطينييْن أحدهما ضابط في نفق على الحدود بين غزة ومصر

الأناضول . ٢٠١٩/٢/١١

غزة: أعلنت وزارة الداخلية في قطاع غزة، فجر الإثنين، عن استشهاد فلسطينييْن اثنين، أحدهما ضابط شرطة، في نفق على الحدود بين القطاع ومصر.
وقال بيان صادر عن الوزارة (تُديرها حركة حماس)، إن ضابطا برتبة "رائد" يدعى عبد الحميد العكر (٣٩ عاما)، استشهد خلال "مهمة أمنية لتفقد نفق حدودي جنوبي قطاع غزة، مساء أمس الأحد".
كما استشهد في ذات الحادث، المواطن، صبحي أبو قرشين "٢٨ عاما"، "اختناقا نتيجة استنشاق غازات سامة"، بحسب البيان.
وأضاف البيان، إن طواقم الدفاع المدني، تمكنت من إنقاذ عنصريْ أمن آخريْن، وتم نقلهما إلى المستشفى لتقلي العلاج.
ولم يورد البيان مزيدا من التفاصيل، حول ملابسات الحادث. لكن وسائل إعلام محلية في قطاع غزة، ذكرت مساء الأحد، أن ٩ من العمال الفلسطينيين، فُقدوا داخل نفق حدودي "تجاري"، لتهريب البضائع بين القطاع ومصر، بعد أن تعرض للتفجير من قبل الجيش المصري.
وذكرت أن طواقم الدفاع المدني، دخلت إلى النفق في محاولة لإنقاذهم.

ولم يصدر الجيش المصري، تعليقا حول الحادث.

جنرال أمريكي: من المحتمل بدء سحب القوات الأمريكية من سوريا خلال أسابيع

وكالات أنباء . ٢٠١٩/٢/١١

قال الجنرال جوزيف فوتيل قائد القيادة العسكرية المركزية الأمريكية، أمس الأحد، إن من المحتمل أن تبدأ الولايات المتحدة خلال أسابيع سحب قواتها البرية من سوريا طبقا لما أمر به الرئيس دونالد ترامب.

وحذر فوتيل الذي يشرف على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط من أن توقيت الانسحاب على وجه الدقة يتوقف على الوضع في سوريا حيث شن مقاتلون تدعمهم الولايات المتحدة هجوما نهائيا ضد الجيوب التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية قرب الحدود العراقية.

وبدأت القوات الأمريكية بالفعل في سحب المعدات من سوريا.

وسئل فوتيل عما إذا كان سحب القوات الأمريكية التي يتجاوز عددها ألفي جندي سيبدأ خلال أيام أو أسابيع فقال "ربما أسابيع. ولكن مرة أخرى هذا كله يحدده الوضع على الأرض".

وقال للصحفيين المسافرين معه خلال جولة في الشرق الأوسط "فيما يتعلق بالانسحاب.. أعتقد أننا على المسار الصحيح حيثما نريد أن نكون.

"نقل الأفراد أسهل من نقل العتاد ولذا ما نحاول فعله الآن هو من جديد إخلاء هذه المواد،هذه المعدات، التي لا نحتاجها".

وساهم إعلان ترامب المفاجئ في ديسمبر كانون الأول بسحب القوات الأمريكية من سوريا في تقديم جيم ماتيس وزير الدفاع استقالته كما جعل المسؤولين العسكريين الأمريكيين يهرعون إلى إعداد خطة للانسحاب تحافظ على أكبر قدر ممكن من المكاسب.

وأُرسل مئات من الجنود الإضافيين إلى سوريا لتسهيل الانسحاب.

ويقدر المسؤولون الأمريكيون منذ فترة طويلة بأن تنفيذ الانسحاب من سوريا بشكل كامل قد يستمر حتى مارس آذار أو أبريل نيسان ولكنهم أحجموا عن تحديد جدول زمني دقيق في ضوء الأوضاع في ساحة القتال والتي يصعب التكهن بها.

ولم يتكهن فوتيل بموعد الانتهاء من الانسحاب.

ومن بين الأسئلة المهمة ما إذا كان سيتم نقل بعض القوات الأمريكية من سوريا إلى العراق المجاور حيث تحتفظ الولايات المتحدة بأكثر من خمسة آلاف جندي لمساعدة بغداد على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية ومنع صعودها من جديد.

وقال فوتيل إنه لا يعتقد أن الولايات المتحدة ستزيد بشكل كبير عدد القوات في العراق. وترك الباب مفتوحا أمام احتمال تغير تركيبة القوات لمساعدة الولايات المتحدة على مواصلة الضغط على تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي إشارة إلى مستويات القوات الأميركية في العراق في المستقبل قال فوتيل "أعتقد إنها ستظل ثابتة تقريبا".

ظريف يسابق الحضور العربي عشية مؤتمر بولندا والمساعدات السعودية والتشدد المصري يقابلانه

الحياة . ٢٠١٩/٢/١١

تشهد بيروت هذه الأيام تسابقا من موفدين خارجيين على زيارتها، في موسم انطلاقة الحكومة الجديدة، التي تترقب الدول المعنية بالوضع اللبناني مدى تأثرها بالنفوذ الإيراني، بعد أن تعطل تأليفها لمدة ٨ أشهر وأسبوع بسبب مطالب طرحها "حزب الله" و"التيار الوطني الحر" الذي تصنفه هذه الدول حليفا رئيسيا للحزب، على رغم التباينات التي ظهرت بينهما في الحصص الوزارية.

وواقع الأمر أن طهران تسابق في كل مرة يحصل تطور مهم على الساحة اللبنانية، الدول العربية في تحرك ديبلوماسيتها نحو بيروت، وفي القوطبة على أي تحرك أميركي أو غربي في اتجاه العاصمة اللبنانية. هكذا فعلت مطلع تشرين الثاني عام ٢٠١٦ بعد ٩ أيام على انتخاب الرئيس ميشال عون رئيسا للجمهورية، فكان ظريف أول الزوار للتهنئة بإنهاء الفراغ الرئاسي، خصوصا أنه جاء بعد تعطيل انتخابات الرئاسة سنة و٥ أشهر ونيف نتيجة إصرار "حزب الله" على أن يكون عون رئيساً.

وبالإضافة إلى زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى العاصمة اللبنانية أمس واليوم، وصل الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، من أجل لقاء كبار المسؤولين، فيما يتوقع أن يكون الموفد العربي التالي مساء غد الثلثاء، المستشار في الديوان الملكي السعودي، المتابع بعمق الوضع اللبناني، نزار العلولا، لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين بدوره. كما تزور لبنان مفوضة الأمن والسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أواخر الشهر الجاري.

وكان الموفدون الأميركيون سبقوا هؤلاء: وكيل وزير الخارجية السفير ديفيد هيل (قبل ولادة الحكومة)، نائب وزير الخزانة الأميركية مارشال بيلنغسلي، وبينهما قائد القيادة الأميركية الوسطى الجنرال جوزف فوتيل، على أن يزور لبنان قريبا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان.

وسبق لبعض الأوساط أن توقع أن يغط المسؤولون الإيرانيون في بيروت فور مغادرة هيل لها، خصوصا أنه جاء في سياق الحملة الأميركية لحشد الدول لمؤتمر بولندا الهادف إلى زيادة الضغوط على إيران وإلى قيام ما يشبه "النيتو" العربي ضدها في الشرق الأوسط، إلا أن ظريف اختار مناسبة تأليف الحكومة للحضور.

وتقول مصادر سياسية بارزة متابعة للتحركات الخارجية في اتجاه لبنان بعد ولادة الحكومة ل"الحياة"، إنه إذا كانت زيارة ظريف تتم نتيجة قناعة إيرانية بوجوب استثمار تمكن حليفها "حزب الله" من ممارسة نفوذ كبير في عملية تأليف الحكومة لأنه استطاع مباشرة ومداورة، تأخير تأليفها حتى يحقق مطالبه بتوزير حلفائه، فمن باب أولى أن تسعى الدول العربية إلى قطع الطريق على محاولة طهران الاندفاع نحو تحقيق مصالحها على الساحة اللبنانية وتكريس نفوذها.

وتعتبر المصادر البارزة أن الأمين العام ل"حزب الله" السيد حسن نصر الله سارع بعد إنجاز الحكومة إلى اقتراح الحصول من إيران على أنظمة دفاع جوي للجيش اللبناني، وبحل إيراني لأزمة الكهرباء، وبالحصول على أدوية من طهران لخفض أسعارها التي تعاني منها فاتورة الدواء اللبناني، في سياق محاولة البناء على ميزان القوى المائل لمصلحته وحلفائه في التركيبة الحكومية، على رغم علمه المسبق بصعوبة الاستجابة اللبنانية لأفكار من هذا النوع، في وقت تتعرض طهران لعقوبات أميركية متشددة إزاء تجارتها واستثماراتها الخارجية. وتضيف المصادر أن طهران تسعى إلى كسب ود فريق في السلطة اللبنانية، وربما لهذا السبب جرى تسريب نبأ بأن ظريف قد يحمل معه أخبارا إيجابية حول إمكان الإفراج عن الموقوف اللبناني لديها نزار زكا. وفي رأي هذه المصادر أن طهران تسعى لاستخدام القوة الناعمة في زمن حاجة لبنان إلى المساعدات الخارجية، لمعالجة تعثر اقتصاده، وتسعى إلى الظهور بمظهر إيجابي عند اللبنانيين، للإيحاء بأن دورها لا يستند فقط إلى القوة العسكرية التي يتمتع بها "حزب الله". وهي قد ترمي أيضا إلى فتح الخطوط التجارية مع لبنان من دولة إلى دولة، لعلها تستفيد من العلاقة "الشرعية" مع النظام المصرفي فيه، للالتفاف على القيود المالية عليها.

العروض الإيرانية وصعوبة الاستجابة

إلا هذه المصادر تلفت "الحياة" إلى جملة ملاحظات حول مجيء ظريف، منها:

١- أن المسؤولين الإيرانيين ونصر الله يدركون سلفا أن لبنان لن يستجيب لعروضهم، لأن قادته غير مستعدين للتفريط بالمساعدات العسكرية الأميركية، التي يعتمد عليها الجيش. فواشنطن سبق أن اعترضت على استعدادات موسكو لتزويد الجيش بأسلحة، وأبلغت من يعنيهم الأمر في بيروت بأنهم أحرار في استحضار السلاح من مصدر روسي لكن عليهم أن يعتبروا أن السلاح الأميركي سيتوقف بالكامل، فكيف إذا كان الأمر مع طهران؟

ويذكّر أحد السياسيين اللبنانيين بتصريحات الرئيس السابق ميشال سليمان عن أن الجيش في عهده لم يتلقَ أي عرض إيراني جدي، على رغم الوعود من خلال التصريحات، فيما أكد غير مصدر أن الجانب الإيراني لم يقدم في أي مرة أي هبة عسكرية للجيش، بل أنه كان يتوقع مقابلا ماليا للسلاح الذي يعرضه. ويضيف: "لو كان الأمر يتخطى عروض العلاقات العامة، فمن باب أولى أن تنقل طهران سلاح الدفاع الجوي الذي وعد به نصر الله إلى دمشق، لمواجهة الغارات الإسرائيلية المتواصلة على قوات "الحرس الثوري" في محيط دمشق وغيرها من المناطق السورية. ويرى السياسي إياه أن هذا وسوابق أخرى، ما دفع القادة اللبنانيين إلى التصرف إزاء هذه العروض على أنها استعراضية وغير جدية.

وفي مجال المساعدة الإيرانية حول الكهرباء، فإن المصادر البارزة تلفت إلى أن أمام الحكومة اللبنانية، قبل البحث بالعروض الإيرانية، تحدي الاستجابة للعروض الغربية المقدمة إليها في إطار "سيدر" بعرض لحل أزمة الطاقة من طريق شركة "جنرال إلكتريك" قدمته خلال مؤتمر باريس في نيسان (أبريل) العام الماضي، على أن ينجز بناء معامل الإنتاج خلال سنة وبأسعار أقل بكثير مما هو مطروح في مشاريع عقود حالية، فضلا عن عرض شركة "سيمنز" بمواصفات جيدة من ناحية السعر والتوقيت. وهي عروض ستشكل اختبارا للحكومة اللبنانية حول مدى سيرها بالمشاريع البعيدة من العمولات المرتفعة والنفعية لبعض المتنفذين.

مؤتمر بولندا... والدور الروسي

٢- تسجل المصادر السياسية البارزة أن توقيت زيارة ظريف يسبق بـ٣ أيام انعقاد مؤتمر بولندا الذي تنظمه الإدارة الأميركية الأربعاء المقبل، لمواجهة دور إيران في الإقليم. وهي بذلك تبعث رسالة من بيروت، التي امتنعت عن المشاركة في المؤتمر حين دعاها هيل إليه، نظرا إلى حساسية الأمر في العلاقات الداخلية، وللحفاظ على مبدأ النأي بالنفس، بأن لها اليد الطولى في لبنان. وتريد التأكيد أنه امتداد لنفوذها في العراق وسورية، في مواجهة سعي واشنطن إلى تقويض دورها الإقليمي.

٣ - أن الحضور الإيراني إثر ولادة الحكومة، يأتي بعد أن بذلت موسكو جهودا في اتصالات جرت مرتين على الأقل خلال الشهرين الماضيين، مع طهران، كي تطلب من حليفها "حزب الله" أن يسهل قيام الحكومة في لبنان. وفي رأي المصادر السياسية البارزة أن طهران سلفت موسكو جهودا بذلتها في الأيام التي سبقت إنجاز الحكومة مع حلفائها النواب السنة ومع "التيار الوطني الحر" حول تمثيل هؤلاء، وتستفيد من الفرصة لتأكيد ثقل تأثيرها في لبنان، في مقابل التهديدات الإسرائيلية المتواصلة ضد وجودها في سورية التي تغض روسيا النظر عنها.

أما عن الحضور العربي والغربي، فإن المصادر السياسية البارزة تشير إلى أنه ليس صدفة أن عواصم عربية أجلت إدلاء بدلوها في شأن انتهاء أزمة تشكيل الحكومة، في انتظار تلمس ردود الفعل على إعلانها وبيانها الوزاري، ودور "حزب الله" فيها.

الدور السعودي والتشدد المصري

وفي رأي المصادر السياسية البارزة أنه بقدر ما يشكل الدور المؤثر الذي يلعبه "حزب الله" في الحكومة والذي سعى نصر الله إلى نفيه بالقول أن غير صحيح أنها حكومة الحزب، فإن المطلوب من الدول العربية المعنية أن تكثف حضورها اللبناني في مواجهة الحضور الإيراني، لإحداث توازن فعلي في علاقات لبنان الإقليمية والحؤول دون رجحان كفة المحور الإقليمي الخصم لها، ودعم الدولة اللبنانية ومؤسساتها. وأوضحت المصادر إياها لـ"الحياة" أن بعض الدول العربية ومنها الخليجية بات أكثر اقتناعا خلال السنتين الأخيرتين بضرورة تكثيف الحضور العربي في البلد، وبأن ترك لبنان لنفوذ الحزب وطهران لا يفعل سوى تعميق دور الأخيرة في البلد الصغير، لا سيما أن اعتراض قوى سياسية حال دون إلحاق البلد بالمحور الذي يواليه الحزب. وهذا التوجه يأتي نتيجة إلحاح هذه القوى على العواصم العربية الفاعلة بأن سياسة ترك لبنان تعطي مفعولا عكسيا.

وتقول مصادر وزارية لـ"الحياة" إن الوعود السعودية بمساعدة لبنان اقتصاديا من المؤكد أنها مختلفة عن الوعود الإيرانية. فالرياض سبق أن أعلنت في مؤتمر "سيدر" عن تفعيل مبلغ بليون دولار أميركي لاستثماره في مشاريع منتجة للبنانز وتذكر المصادر الوزارية أيضا بالتصريحات التي سبق للسفير في بيروت وليد البخاري أن أدلى بها مؤكدا أن هناك أكثر من ٢٠ مشروعا جاهزة للتوقيع عليها من أجل تنفيذها في لبنان، تنتظر تشكيل الحكومة. وهي مشاريع تتطلب انعقاد اللجنة المشتركة السعودية اللبنانية التي يرأسها رئيس الحكومة اللبناني سعد الحريري وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان من الجانب السعودي. وهي أمور لا بد من أن تكون مدار بحث خلال زيارة العلولا.

وينتهي المصدر الوزاري إلى القول إن التوجه العربي بعدم ترك الساحة اللبنانية لطهران يتناول بطبيعة الحال الشق السياسي المتعلق بعلاقات لبنان الإقليمية المستقبلية، وبفرملة اندفاع حلفاء إيران والنظام السوري للانفتاح على الأخير، في انتظار قرار الجامعة العربية. ويشير المصدر إلى أنه ينبغي النظر إلى زيارة أبو الغيط، ليس فقط من زاوية دور الجامعة، بل يمكن وصفه بالعين المصرية على لبنان. ويدعو إلى الأخذ في الحسبان تأثير القاهرة التقليدي على الأمانة العامة للجامعة، في وقت بات المسؤولون المصريون أكثر تشددا حيال سياسات طهران الإقليمية، ولا سيما في دمشق وبيروت.

عقوبات إسرائيلية ضد الفلسطينيين ومطالبات بقتل أبو مازن

الشرق الأوسط. ٢٠١٩/٢/١١

في أعقاب إعلان المخابرات الإسرائيلية عن اعتقال شاب فلسطيني من الخليل بتهمة قتل شابة يهودية في القدس، قررت الحكومة الإسرائيلية معاقبة السلطة الفلسطينية بتطبيق قانون خصم أموال الضرائب وهدم بيت ذوي الشاب. فيما خرج المستوطنون في عدة مظاهرات طالبوا فيها صراحة بالانتقام باغتيال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس. ورد الفلسطينيون محذرين من أجواء التحريض العنصري بالقتل، واتهموا إسرائيل بأنها «هي الإرهاب الحقيقي في المنطقة».

وكانت السلطات الإسرائيلية قد أعلنت أنها اعتقلت الشاب عرفات الرفاعية (٢٨ عاماً)، في بيت مهجور في قلب رام الله، المشتبه بقتل الشابة اليهودية أوري إنسباخر (١٩ عاماً)، في القدس، مساء الخميس الماضي، وأنه اعترف بتنفيذ العملية. وأنها قامت بمداهمة بيت والديه في حي أبو سنينة في الخليل، ورسمت خريطة للمنزل تمهيداً لهدمه في القريب.

وعلى أثر ذلك، انفجرت في ساعات الليل عدة مظاهرات للمستوطنين، احتجاجاً على القتل ومطالبة بالانتقام. وبدأت هذه المظاهرات في مستوطنة «تقواع» قرب بيت لحم، التي تعيش فيها الشابة اليهودية، ثم انتشرت إلى عدة مناطق في الضفة الغربية المحتلة؛ خصوصاً قرب مستوطنات «أرئيل» و«غوش عتصيون» و«كريات أربع»، وكذلك في تل أبيب والقدس. وهاجم عشرات المستوطنين على مفترق التجمعات الاستيطانية «غوش عتصيون» شمال الخليل، مركبات المواطنين، ووجهوا الشتائم والتهديدات لهم، ثم رشقوا سياراتهم بالحجارة. واندلعت مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال الإسرائيلي على مدخل مخيم العروب شمال الخليل، أطلقت قوات الاحتلال خلالها وابلاً من قنابل الغاز والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، في اتجاه منازل المواطنين على مدخل المخيم. وأقامت قوات الاحتلال حاجزاً عسكرياً على المدخل الجنوبي لمدينة دورا جنوب غربي الخليل، ودققت في بطاقات المواطنين. وتظاهر المستوطنون وناشطون في اليمين المتطرف في القدس، وأغلقوا مدخل المدينة لفترة قصيرة، فيما صرخوا بهتافات عنصرية، بينها: «الشعب يريد الانتقام»، و«الموت للعرب».

ورفع المستوطنون المشاركون في المظاهرات، لافتات كتبت عليها شعارات تدعو بشكل مباشر وواضح إلى قتل الرئيس عباس، إضافة لقتل كافة الفلسطينيين، وكتبوا على لافتات: «تصفية ممولي القتل» مع صور للرئيس. وطالب المتظاهرون بوقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية إلى السلطة، باعتبار ذلك «تمويلاً مباشراً للإرهاب». وخرج رئيس حزب «اليمين الجديد» وزير المعارف، نفتالي بنيت، بطلب تفعيل القانون الذي ينص على خصم الأموال قائلا: «إننا نطالب رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بوقف هذه المهزلة وخصم الأموال فوراً». وادعى بنيت أن الجيش الإسرائيلي وغيره من أجهزة الأمن تعارض تطبيق هذا القانون، خوفاً من استقالة عباس وإفلاس السلطة الفلسطينية. وقال: «إذا كان عباس يود الانتحار فلينتحر. نحن علينا أن نطبق القانون».

واستجاب نتنياهو للضغوط، وقال خلال جلسة لحكومته، أمس الأحد: «أعلن أنه سيتم حتى نهاية هذا الأسبوع العمل على تطبيق القانون الذي يقضي بخصم رواتب الإرهابيين، من العائدات الضريبية التي تحول إلى السلطة الفلسطينية».

وتجاهل نتنياهو والناطقون بلسان الحكومة الدعوات التي أطلقها المستوطنون لقتل أبو مازن. وبالمقابل حذرت حركة فتح، التي تقود السلطة الفلسطينية، من التحريض المتصاعد من قبل المستوطنين على قتل الرئيس عباس، وقتل المواطنين الفلسطينيين، معتبرة ذلك «نتيجة طبيعية لسياسة الكراهية والتحريض والقتل، وتنفيذ سياسة (الأبارتهايد) العنصري التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني». وقال عضو المجلس الثوري لحركة فتح والمتحدث باسمها، أسامة القواسمي، إن «حكومة الاحتلال الإسرائيلي هي التي تمول «الإرهاب الحقيقي، من خلال إصرارها على الاحتلال، وبناء جدار الفصل العنصري، ومنع حرية الحركة، والإعدامات الميدانية، وهدم البيوت، وعزل القرى والمدن، وقتل الأطفال، واعتقالهم، وليس الرئيس محمود عباس الذي يدافع عن حقوق شعبنا وفقاً للشرعية الدولية».

تقرير يرصد موانع تحقيق إسرائيل لأهدافها الاستراتيجية في ٢٠١٩

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٢/١١

حذر "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي من أنه على الرغم من تمتع إسرائيل بمنعة عسكرية كبيرة وتحسن مكانتها السياسية وازدهارها الاقتصادي، إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون تمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وفي تقرير نشره اليوم الأحد، وأجمل الخلاصات التي توصل إليها مؤتمره السنوي الثاني عشر، الذي أنهى أعماله الأسبوع الماضي، أوضح المركز أن أكبر العوائق التي تحد من قدرة تل أبيب على تحقيق مصالحها يتمثل في اعتماد حكومتها على الخيارات العسكرية، وتجنبها استغلال الفرص السياسية التي يمكن أن تسهم في توفير بيئة تساعد على إنجاز هذه المصالح.

وأشار المركز إلى أن إسرائيل عمدت، خلال العام الماضي، إلى "المحافظة على الوضع القائم، وافتقد سلوكها المبادرة في مجال مواجهة التحديات التي تواجه الأمن القومي، باستثناء القيام بعمليات عسكرية تهدف إلى إحباط قدرة إيران على التمركز عسكريا في سورية، إلى جانب إفشال محاولات حزب الله الحصول على سلاح متقدم".

واستدرك المركز بأن "هناك شكوكا كبيرة إزاء نجاح العمليات العسكرية الإسرائيلية في العمق السوري في تحقيق أهدافها، وذلك لعجز الحكومة الإسرائيلية عن الإقدام على تحركات سياسية كان يمكن أن تكمل تأثير الفعل العسكري".

وحسب المركز، فإنه "على الرغم من أن كلا من إسرائيل وإيران وحزب الله وحركة حماس غير معنية باندلاع مواجهة جديدة، إلا أن الواقع يمكن أن يفرض على الأطراف أنماط سلوك تقود للمواجهة". وأوضح أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة "يمكن أن يسهم في اندلاع مواجهة".

وحذر المركز من أن السياسة الخارجية التي يتبناها الرئيس الأميركي دونالد ترامب يمكن أن تمثل تهديدا للأمن القومي الإسرائيلي، مشيرا إلى أنه "على الرغم من أن ترامب يسعى للمحافظة على مكانة الولايات المتحدة كالقوة الأعظم في العالم، إلا أنه في الوقت ذاته يحطم قواعد النظام العالمي من خلال مسه بالحلفاء الأكثر ارتباطا بواشنطن، إلى جانب توجهه الواضح لترك الشرق الأوسط "غنيمة لروسيا"".

وأبرز أن الانسحاب الأميركي من سورية "يمس بشكل كبير بمصالح إسرائيل، حيث إنه ينسف فرص سد الحدود العراقية السورية بحيث يتم منع طهران من تدشين ممر بري يصلها بلبنان ويمر بسورية".

وشدد المركز على أن "نجاح إسرائيل في إخراج إيران من سورية يتوقف على التعاون الأميركي معها"، مبرزا أن قرار ترامب بالانسحاب "سيجعل مهمة تل أبيب بالغة الصعوبة".

وأوضح التقرير أن الكثير من المتحدثين أمام مؤتمر المركز قد حذروا من أنه على الرغم من أن عرى التحالف قد توثقت بين إسرائيل والولايات المتحدة في عهد ترامب، إلا أن الأخير قد يغير نمط تعاطيه في إسرائيل بحال أفضى اصطفافه إلى جانبها إلى اندلاع حرب تسفر عن المس بجنود أميركيين.

ولفت المركز الأنظار إلى أنه على الرغم من أن "خطة السلام" التي أعدتها إدارة ترامب، في إشارة إلى خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، تأخذ بشكل خاص المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار، إلا أن واشنطن لا تأخذ بعين الاعتبار تداعيات فشل تطبيق الخطة، محذرا من أن "الرفض الإسرائيلي للخطة في حال طرحها بشكل رسمي يمكن أن يفضي إلى المس بالعلاقة بين الجانبين".

وأشار إلى أن تطور العلاقة بين الصين وإسرائيل يمكن أن يثير غضب واشنطن، التي أبدت تحفظها من تعاظم حجم الاستثمارات الصينية في إسرائيل.

وأكد المركز أن العلاقة بين حكومة اليمين في تل أبيب وإدارة ترامب تهدد نسيج العلاقة مع يهود الولايات المتحدة الذين يتبنى معظمهم مواقف رافضة لسياسات ترامب.

وشدد المركز على أنه على الرغم من التطور الكبير في العلاقات بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، لا سيما في الخليج، وبناء شراكات سرية معها في مواجهة تحديات إقليمية، فإنه "لا يوجد ما يدلل على أن هذه العلاقات ستنتقل إلى العلن بسبب الجمود في مسار حل القضية الفلسطينية".

وتوقع المركز فشل التفاهمات مع حركة حماس في حال لم يكن هناك تعاون دولي وعربي لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في القطاع، حيث يشدد على وجوب أن تعمل إسرائيل على "تمهيد الظروف أمام عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع".

ولفت إلى أن استطلاعات الرأي المتواترة تدلل على تهاوي قيمة السلام وحل الصراع مع الفلسطينيين في نظر الجمهور الإسرائيلي.

نهاية اليهود بأوروبا.. هل إسرائيل هي الحل؟

لوفيغارو ـ ٢٠١٩/٢/١١

قالت صحيفة لوفيغارو الفرنسية إن عالم الاجتماع داني تروم أصدر كتابا "مقلقا" تناول فيه نهاية اليهودية في أوروبا، وقال فيه إن معاداة السامية ليست سوى جانب واحد من المشكلة، وتساءل مشككا: هل ستكون إسرائيل هي الحل؟

وفي الكتاب الذي استعرضه الصحفي شارل غيغو، يقول عالم الاجتماع إنه اقتبس عنوان كتابه "فرنسا بلا يهود" من عبارة لرئيس الوزراء السابق مانويل فالس بعد هجوم نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ على محل يهودي عندما قال "بدون اليهود، فرنسا لن تكون فرنسا".

ويعتقد تروم الباحث بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية أن فالس كان على حق، ومع ذلك يتحدث وكأن كل شيء قد انتهى بالفعل، مستندا إلى وجود حقائق موثقة عن هجرة يهودية تزايدت بشكل خاص منذ عام ٢٠٠٦ بعد اغتيال إيلان حليمي.

وقال غيغو إن أكثر من عشرين ألفا من يهود فرنسا –البالغ عددهم نحو ٤٧٠ ألفا– قد هاجروا إلى إسرائيل أو كندا أو أي بلدان أخرى، ولكن بعضهم قد عاد، غير أن تروم يقول "هذه الهجرات –وإن بدت قليلة– يجب ألا تجعلنا نقلل من شأنها لأن خيار المغادرة هو الغالب، حتى لو كانت النتيجة مخيبة للآمال".

إسرائيل حل جزئي

ويقول تروم إن الأسباب معروفة، ملخصا إياها، من جهة في مواجهة اليهود لمعاداة السامية الجديدة ذات الأصول الإسلامية حسب قوله، ووجود بعض الأقليات التي تجعل الحياة اليومية مستحيلة بالنسبة لهم. وأخيرا من جهة أنهم وجدوا في إسرائيل "خطة ب" توفر لليهود حماية غير مشروطة.

ويستعرض تاريخ اليهود في الشتات ويرى أنهم تعرضوا لأخطار كثيرة تحت حماية الممالك الأجنبية التي لجؤوا إليها، وأنهم كانوا يتبعون إستراتيجيات من أجل البقاء في انتظار "المسيح المخلص" ولكن قيام دولة إسرائيل – حسب الكاتب– قدمت لهم ضمان أمان جديدا أفضل من أي دولة أخرى.

وعلى هذا الأساس، يرى كاتب العرض أن على يهود في فرنسا في هذه الحال أن يختاروا بين الحمايتين: حماية الجمهورية الفرنسية أو الدولة الصهيونية الجديدة، حسب تعبيره.

وأضاف غيغو أن اليهود ظلوا يفضلون الحماية الفرنسية حتى منتصف عقد الألفين حين بدأت حركة الخروج التي يعتقد تروم أنها لا رجعة فيها، رغم الاندهاش الذي يعبر عنه كاتب العرض من خيار الهجرة إلى إسرائيل حيث خطر الهجمات ليس بأقل منه في فرنسا، إلا أن صاحب الكتاب يقول إن اليهود "في إسرائيل يشعرون بأن الشخص اليهودي لم يعد هو المستهدف هناك بل الدولة التي تحميه".

ويرى المؤلف أن هشاشة اليهودية عبر تاريخ العالم قد تعني أن دولة إسرائيل نفسها لا تضمن شيئا، مشيرا إلى أن اليهود في انتظار المسيح لن تكون لديهم إلا حلول جزئية.

ويعتقد تروم أن التقلبات المأساوية لا يمكن إلغاؤها بإنشاء دولة علمانية يرفضها عدد من الحاخامات لا يرون في التلمود ما يمكن أن يبرر إنشاءها أصلا، حسب تروم.

ويقول الكاتب إن ريموند أرون كان صادقا حين قال إن قيام إسرائيل لن يحل "مشكلة اليهود" محللا شعور أرون تجاه إسرائيل التي تبدو ضرورة –حسب تروم– "لتلبية الحاجة التقليدية للحماية" التي حركت أرون حين كان يخشى أن تمسح إسرائيل من الخريطة عام ١٩٦٧.

ويدعو تروم اليهود الفرنسيين للتأمل مثل أرون، مشيرا إلى أن الأرض الفرنسية لم تكن يوما أسوأ مأوى في التاريخ اليهودي، وعزا ذلك إلى أن فرنسا هي الابنة الكبرى للكنيسة، وهي الراعية الأولى لليهود في الغرب منذ القرن الأول الميلادي.

ويقول كاتب العرض إن هذا التعايش الطويل مر بفترتين وحشيتين، نسيت إحداهما ولم يتطرق لها كتاب تروم، الأولى عام ١٣٩٤ حين طرد الملك شارل السادس اليهود من بلاده بصورة جماعية ففروا وسط صدمة كبيرة إلى شرق أوروبا.

أوروبا التائبة

أما الفترة الثانية فكانت عام ١٩٤٠ –كما يقول غيغو– وبين الفترتين "إلغاء مرسوم نانت" للتذكير بإنكار طائفي آخر معروف في تاريخ فرنسا الوطني، وفي ما عدا ذلك سارت الأمور بشكل جيد خاصة في حقبة ما بعد الثورة وفترة نابليون، وسجل التاريخ قصة نجاح استثنائي لليهود الفرنسيين.

ويذهب المؤلف في تمجيد العلاقة العضوية بين الديانتين اليهودية والمسيحية والتقارب بين ملوكهما الأقدمين، حتى يصل إلى التاريخ الحديث ليثير وجود الإسلام في فرنسا، ويعتبره دخيلا من الناحيتين اللاهوتية والتاريخية.

ويرى المؤلف أن "المسلمين الراديكاليين" لديهم حرص على طرد اليهود ما كان له أن يجد فرصة لولا الالتقاء بمصالح إسرائيل، خاصة حين دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اليهود الفرنسيين إلى العيش في إسرائيل بعد هجمات عام ٢٠١٥.

وحسب تروم فإن هناك عنصرا آخر جديدا غير الإسلام يدعو اليهود للهجرة من أوروبا، وعبر عنه بحركة "التوبة" أو الشعبوية التي تجتاح أوروبا التي ترى في إسرائيل دولة تقوم على إهانة الفلسطينيين ولا يمكن النظر إليها إلا كدولة وقحة ومتخلفة.

ويختم المؤلف متسائلا: هل أصبح الأوروبيون يرغبون في أن يغادر اليهود أرضهم بعد أن صار الأوروبيون أمميين ومسالمين وصار اليهود قوميين يجسدون في نظر أوروبا قبح علاقة عنيفة لا يريدون سماعها بعد الآن؟

تفاصيل مثيرة عن تهريب الموساد لعالم نووي إيراني إلى بريطانيا

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٢/١

نقلت صحيفة بريطانية عن مصادر، قولها إن جهاز "الموساد" الإسرائيلي، بالتعاون مع المخابرات الأمريكية "سي آي إيه"، والبريطانية "M16"، هرّب عالما نوويا إيرانيا من بلاده إلى بريطانيا.

وبحسب ما ترجمت "عربي٢١" عن "صندي إكسبرس"، فإن الحادثة وقعت في ليلة رأس السنة الميلادية الماضية.

ولم تكشف الوكالة تفاصيل إضافية عن العالم النووي، مكتفية بأن اسمه مصطفى روشان، ويبلغ من العمر ٤٧ عاما، ولديه معلومات تتعلق ببرنامج الأسلحة النووية الإيرانية، بحسب بي بي سي.

ويتهم روشان بالضلوع في عملية اغتيال عالم نووي إيراني آخر يدعى مصطفى أحمد روشان، الذي تم اغتياله بتفجير سيارته في طهران عام ٢٠١٢.

وبالحديث عن تفاصيل هروبه، فإن روشان في تشرين أول/ أكتوبر الماضي، اعتمد على أزمة المهاجرين ليزج بنفسه بينهم، ويغادر تركيا تهريبا إلى فرنسا، قبل أن يحط رحاله في بريطانيا، على متن زورق مطاطي برفقة ١٢ مهاجرا إيرانيا.

وكشف روشان في تصريحات أنه قبيل انتقاله للإقامة في الولايات المتحدة، استجوب من قبل جهاز المخابرات الإيراني.

وكان رئيس الوزاء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قال إن "طهران تعمل على تطوير رؤوس نووية لصواريخها"، متابعا: "الوثائق تثبت أن إيران ما تزال مستمرة على تطوير برنامجها النووي سرا".

وأكد أن إسرائيل "ستنقل جميع الوثائق الخاصة بأرشيف إيران النووي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والحكومات الغربية".

بومبيو يحضر مؤتمرا بشأن الشرق الأوسط في وارسو تأمل واشنطن أن تشكل فيه تحالفا ضد إيران

رويترز . ٢٠١٩/٢/١١

يبدأ وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، الاثنين، جولة في وسط أوروبا تشمل المجر وسلوفاكيا وبولندا.

وقال مسؤولون بالإدارة الأمريكية إن بومبيو يسعى خلال جولته تعويض نقص الوجود الأمريكي الذي فتح الطريق أمام قدر أكبر من النفوذ الصيني والروسي في وسط أوروبا.

وتتضمن الجولة مؤتمرا يعقد في العاصمة البولندية وارسو بشأن الشرق الأوسط تأمل واشنطن أن تشكل فيه تحالفا ضد إيران.

وستركز معظم زيارة بومبيو لبولندا على هذا المؤتمر الذي تشارك الولايات المتحدة في استضافته بشأن "مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط". وسيحضر مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي المؤتمر الذي يستمر يومين ويبدأ في ١٣ فبراير/ شباط. وتأمل واشنطن في كسب دعم لزيادة الضغط على إيران كي تنهي ما تصفه بسلوك هدام في الشرق الأوسط وإنهاء برامجها النووية والصاروخية.

وكان الرئيس دونالد ترامب قد انسحب العام الماضي من اتفاق أبرم في ٢٠١٥ من أجل الحد من نشاط إيران النووي ولكن الاتحاد الأوروبي مصمم على التمسك بالاتفاق.

ولم يتضح طبيعة الوفود التي سترسلها العواصم الأوروبية إلى ما وصفه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بأنه "سيرك يائس مناهض لإيران". وسيناقش جاريد كوشنر مستشار البيت الأبيض وصهر ترامب خطة أمريكية للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين على الرغم من أنه من غير المرجح إعطاء تفاصيل. وكانت وزارة الخارجية الإيرانية قد استدعت الشهر الماضي القائم بالأعمال البولندي في طهران وأبلغته أن إيران تعتبر قرار استضافة الاجتماع "عملا عدائيا لإيران" وحذرت من أن طهران قد ترد بالمثل وذلك حسبما قالت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأضافت الوكالة أن القائم بالأعمال البولندي: "قدم إيضاحات حول المؤتمر وأكد أنه لا يناصب إيران العداء".

وقال إسحاق جهانجيري نائب الرئيس الإيراني إن سبب عقد هذا الاجتماع هو فشل العقوبات الأمريكية في تركيع إيران.

ونقلت وكالة أنباء فارس شبه الرسمية عن جهانجيري قوله: "ظن الأمريكيون أن الضغوط ستدمر اقتصادنا. أرادوا وقف صادراتنا النفطية لكنهم فشلوا... والآن قرروا عقد مؤتمر مناهض لإيران في أوروبا".

تقرير أمريكى: سقوط إيران.. حجر الزاوية لاستراتيجية ترامب «الكبرى» بالشرق الأوسط

الأهرام . ٢٠١٩/٢/١١

كشف تقرير لموقع «ناشونال إنترست» الأمريكى عما وصفه بإستراتيجية الرئيس الأمريكى دونالد ترامب « الكبري» فى الشرق الأوسط، التى تقوم على نظرية «تأثير الدومينو» بمعنى أن زعزعة استقرار دولة بعينها ستؤدى إلى سلسلة اضطرابات فى عدة دول أخرى ممن تعدها الولايات المتحدة عدوة لها.

وذكر التقرير أن ترامب يعمل ببطء، ولكن بانتظام، لتنفيذ سياسته الخارجية القائمة على الصراع مع الصين وردع إيران والتغلب على نفوذ روسيا، كل ذلك من خلال «لعبة كبرى جديدة» فى الشرق الأوسط، أساسها زعزعة استقرار إيران، التى ستؤدى «أوتوماتيكيا» إلى الإضرار بمصالح روسيا والصين وتعزيز المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، لتتحقق بذلك إستراتيجية ضرب الأهداف كلها برصاصة واحدة.

وأوضح التقرير تلك العلاقة قائلا: إنه على سبيل المثال، فإن استهداف أمريكا إيران يهدد الصين بخسارة وارداتها الأساسية من البترول الإيرانى الرخيص، وسيجبر بكين على البحث عن بدائل لشراء البترول بأسعار السوق، الأمر الذى سيؤثر سلبا على السمات التنافسية للسلع الصينية فى السوق الدولية.

وبالنسبة لروسيا، فإن زعزعة استقرار إيران سيؤجج الأوضاع فى دول شمال القوقاز وبحر قزوين. وبانسحاب ترامب من معاهدة الأسلحة النووية مع روسيا، يوجد ذلك الفرصة للولايات المتحدة لكى تنشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى جديدة فى هذه الدول. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تطلب دولة مثل جورجيا مساعدة القوات الأمريكية لحماية حدودها من الأخطار المقبلة من إيران المضطربة.

وتابع التقرير أن قرار ترامب بالانسحاب من سوريا يعد أيضا عاملا مهما فى الإستراتيجية الأمريكية ضد إيران. فوفقا لمنطق واشنطن، فإن طرد إيران من سوريا هو مهمة الأطراف الإقليمية المتضررة من تنامى النفوذ الإيرانى فى المنطقة. وإذا كان ترامب قد انسحب من سوريا فإنه أبقى فى الوقت نفسه على الإستراتيجية الأمريكية القديمة المتمثلة فى الإبقاء على الوجود العسكرى الأمريكى فى دول أخرى بالمنطقة بهدف التصدى لإيران. فقد اتفق وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، مع قطر على زيادة أعداد الجنود الأمريكيين فى القاعدة الأمريكية الموجودة بقطر، كما تخطط واشنطن لإرسال ٥ آلاف جندى إلى العراق.

وبالنسبة لأفغانستان، فعلى الرغم من إعلان ترامب عزمه الانسحاب منها، فإن التقرير أوضح أن الرئيس الأمريكى ينتظر الفرصة لإيجاد ذريعة لعدم الانسحاب. وأوضح أن واشنطن تسعى للتفاوض مع حركة طالبان لكى تقضى على علاقات التعاون بين طالبان وإيران، التى تمد الحركة الأفغانية بالأسلحة والعتاد. وأشار إلى أن نجاح المحادثات بين الحكومة الأفغانية وطالبان سيؤدى فى النهاية إلى أن الطرفين سيطالبان بأنفسهما الولايات المتحدة بالتدخل لحمايتهما من تنظيم «داعش».

وبالنسبة للعراق، كشف التقرير عن أنه على الرغم من رفض العراق الوجود العسكرى الأمريكي، فإن ترامب سيلجأ إلى طريقة الضغط والابتزاز من خلال استخدام ورقة «الأكراد» بإقليم كردستان العراق، الذى يتمتع بالحكم الذاتي، والذى تدعم قياداته البقاء الأمريكى فى الإقليم.

وحذر التقرير من اتخاذ الصين وروسيا وإيران ردود فعل انتقامية مع بدء تنفيذ ترامب إستراتيجيته الكبري، ونوه إلى أنه إذا وجدت روسيا الطريق مسدوداً أمام إيقاف تلك الإستراتيجية الأمريكية فربما تندلع حرب كبري، وقد بدأ العد العكسى لها.

تقرير: انسحاب الولايات المتحدة يدفع عجلة الإنفاق على الأسلحة في الشرق الأوسط

القدس العربي . ٢٠١٩/٢/١١

يتسبب انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، على ما يبدو في دفع عجلة الإنفاق على التسلح في دول المنطقة.

فقد ذكرت صحيفة "فيلت" الألمانية الصادرة الاثنين، استنادا إلى "تقرير ميونخ للأمن"، الذي نُشر بمناسبة مؤتمر ميونخ الدولي للأمن الذي تبدأ فعالياته يوم الجمعة المقبل، أن حجم النفقات على الأسلحة في الشرق الأوسط تضاعف منذ عام ٢٠١٣ مقارنة بالسنوات الخمسة السابقة، وذلك بالتزامن مع تقلص تواجد القوات الأمريكية في المنطقة على نحو كبير خلال هذه السنوات.

وبحسب التقرير، فإن من بين الدول العشرة الأكثر إنفاقا على التسلح في العالم حاليا سبع دول في الشرق الأوسط، من بينها حلفاء للغرب مثل السعودية وتركيا وإسرائيل والكويت.

وأشار التقرير إلى أن إيران تتفوق على منافسيها في المنطقة بوضوح بحجم القوات وعدد الدبابات والغواصات.

وبحسب بيانات شركة "جينس ماركتس فوركاست" لتحليلات البيانات في التقرير، فإن ٥٣% من الأسلحة المصدرة للشرق الأوسط خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٨ قادمة من الولايات المتحدة. وتحل فرنسا بفارق كبير في المرتبة الثانية بنسبة ١١% وبريطانيا بنسبة ١٠%، وتشكل صادرات الأسلحة الألمانية للمنطقة نسبة ٣% فقط.

تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر ميونخ الدولي للأمن بدأ عقده إبان الحرب الباردة. ويعتبر هذا المؤتمر أهم ملتقى للخبراء في مجال السياسة الأمنية على مستوى العالم.

ومن المتوقع أن يشارك في المؤتمر، الذي يُعقد خلال الفترة من ١٥ حتى ١٧ شباط/فبراير الجاري، نحو مئة وزير و ٤٠ رئيس حكومة ودولة.

الرؤيا الاستراتيجية للفصائل الفلسطينية

د. هاني العقاد . أمد . ٢٠١٩/٢/١١

قد يكون لقاء الفصائل الفلسطينية في موسكو مناسبة تسطيع وزارة الخارجية الروسية من خلالها وقف حالة النزف الوطني التي تنذر بتدمير شامل للمشروع الوطني الفلسطينيني وتستطيع الفصائل التقاط الرسائل وفهمها استراتيجيا ،لعل وعسي يتعقل الفلسطينين بعد هذا الحوار ويعود الفلسطينيين للحضن الوطني ويكف البعض عن الجنوح باتجاه مشاريع الخسارة والضياع التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وتساهم الاموال العربية في تمريرها ، ولعل اللقاء الذي يجري في موسكو بمبادرة من وزارة الخاريجة الروسية سببه ان موسكو تدرك انه يجب ان يكون لها دور مركزي في القضية الفلسطينية ينطلق من البدء في قيادة حوارات تهدف لبناء رؤيا استراتيجية وطنية شاملة للفصائل الفلسطينية جمعاء بما فيها فتح وحماس ،ولن يكون ذلك متاحا الا اذا تحققت الوحدة الوطنية الفلسطينية ولن تنجح موسكو الا اذا نجحت في الدفع باتجاه قبول تطبيق اتفاقات المصالحة الفلسطينية التى عقدت في اكثر من عاصمة عربية واخرها اتفاق القاهرة سبتمبر ٢٠١٧ الذي توقف ولم يستكمل لادراك حماس انها لن تجني اي مرابح من وراء ذلك وسوف تصطف مع باقي الفصائل الفلسطينينة بعيدا عن اي صلاحيات سلوطية في النهاية وهذا ما لا يمكن ان تقبله قيادة الحركة باي شكل من الاشكال.

الانقسام الفلسطيني دمراول ما دمر استراتيجية العمل الوطني الشامل وبالتالي خلق اكثر من وجهة نظر ورؤيا حزبية خاصة قد تتغير اذا ما تغير الراعي والداعم لهذا الفصيل او تلك الحركة ، فلا استراتيجية عمل وطني لاي فصيل بعيدا عن المجموع الوطني ومن يعتقد انه يتملك استراتيجية شاملة للعمل الوطني التحرري فانه يعيش وهم القبيلة التى تعتقد انها تحمي القبائل التي تعيش في كنفها ، ومع تدمير استراتيجية العمل الوطني الشاملة باتت الفصائل الفلسطينية بلا استراتيجية حقيقية سوي اهداف الحزب السياسي او الحركة التي يعتقد اصحابها انها تنمو وتتطور دون ان يضعوا ذلك على مسطرة المعايير الوطنية الشاملة. عندما دمر الانقسام استراتيجية العمل الوطني دمر الانسان الفلسطيني لانه جزء من هذه الاستراتيجية دمرمكوناته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والوطنية وهذا ما كان الاحتلال الاسرائيلي يريد تحقيقه على مدار عقود الصراع المختلفة لكنه فشل الى ان حدث الانقسام وجاء له على طبق من ذهب وحقق له ما كان يحلم بتحقيقه وفشل بسبب وحدانية العمل الوطني واستراتيجية النضال الوطني التي اجمع عليها الفلسطينين في مرحلة ما قبل السلطة.

لا اعتقد ان ينقذ الفلسطينين استراتيجية عملهم الوطني من الدمار المستمر ويتفقوا على ممثل شرعيي واحد وسلطة واحدة ومسيرة تحرر واحدة واهداف وطنية واحدة وادوات واحدة يحققوا بها تلك الاهداف وانسان فلسطيني واحد لان الانسان الفلسطيني لم يعد واحدا....! فقد يقاس الانسان الوطني بمدي انتمائة الوطني والتفاني في خدمة اهدافه الوطن التحررية وانهاء الاحتلال فالانسان الفلسطيني بات مختلفا عن الماضي ، فبعد ان كان يناضل من اجل الوطن والحرية اصبح يناضل فقط من اجل العيش والنجاه بنفسه واولاده في ظل الحصار الاقتصادي والسياسي الشامل الذي يتعرض له في غزة بسبب الانقسام وعدم ارغبة البعض في العمل تحت راية

واحدة مع الكل لبناء رؤيا استراتيجية للعمل الوطني الشامل ، حاولت بعض الفصائل في غزة العمل حسب رؤيا ذاتية وبالتالي حاولت التاثير على بعض الحركات وفصائل العمل الاسلامي وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في محاولة لتكوين جهة تمثيلية اخري غير منظمة التحرير الفلسطينية لها استراتيجيه عمل وطني شامل وهذا اخطر ما وصل اليه الانقسام الفلسطيني حتي الان دون جنوح باتجاه ديموقراطي لتوحيد الثميل السياسي والوطني بل ان هذا الانقسام اصبح يعني ان سيناريو الانقسام ذاهب الى انفصال سياسي كبير قد تتولد معه بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية يعترف بها بعض من الدول التي ترغب في تحقيق الخطة الامريكية بالشرق الاوسط على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ما بات مهما ان يفيق من يحاول العمل باستراتيجية بديلة او حزبية او قبلية من جبل الوهم الذي يتربع عليه وينزل لقراءة صحيحية لنصائح المخلصين بالعالم واعتقد ان روسيا تقدم نصائحها للفلسطينين دون مقابل ولا تريد ثمن مقابل ذلك لان وحدة الفلسطينين تعني ان المشروع الامريكي اليوم في انحصار وتلاشي وفشل زريع لانه قام على اساس التفرقة والانقسام الفلسطيني وقام على اساس تقديم الحلول لغزة اقتصاديا بعد موتها بسبب الحصار الطويل الذي فرضته اسرائيل لينتهي بقبول حماس وبعض الفصائل في غزة بهذه الحلول المرحلية لوطن اسمة دويلة غزة بعد فترة من الزمن دون باقي ارجاء الوطن ودون القدس او اللاجئين او دون اعتراف بحدود هذه الدويلة وسيادتها واستقلالها.

لعل فشل لقاء موسكو متوقع وعودة الفلسطينين من هناك مطأطي الرؤوس متوقع لان الوحدة الوطنية لدي بعض الفصائل مازال يعني مسألة ربح وخسارة وما يمكن ان تحققه الوحدة الوطنية من ثبات لتلك الفصائل حتي لو كانت على حساب المشروع الوطني ، لذلك لا اعتقد ان تكون للفلسطينين قريبا رؤيا استراتيجية شاملة يعمل الكل الفلسطيني من اجل تحقيق اهدافها واولها التحرر من الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطينى والقدس العاصمة الا ان يرتقي البعض بمستوي التفكير الوطني والعمل بعيدا عن اهداف حزبية ومصلحة ذاتية ، ولعل التشاؤم في هذا الاطار ياتي من خلال تمسك كل فصيل بما لدية من اهداف ورؤي خاصة قد تتقاطع اغلبها في اطار التحرر والانعتاق من الاحتلال الاسرائيلي لكن دون وحدانية لهذه الاستراتيجية ووحدانية تمثل تلك الاستراتيجية تتحدث باسم الفلسطينين امام العالم وتبني ويبني معها كل احرار العالم الدولة الفلسطينية الواحدة.

مباراة أميركية روسية جديدة على ساحة القضية الفلسطينية

محمد أبو الفضل . العرب اللندنية . ٢٠١٩/٢/١١

واحدة من المشكلات التي تعصف بالقضية الفلسطينية أنها تحولت إلى ورقة للمناورات والمساومات في أيدي قوى محلية وإقليمية ودولية، وكل قوة تستحق الوقوف عندها وتشريح مواقفها باستفاضة، لكن المقال سيكتفي بالتركيز على أحد التجليات المتعلقة ببوادر سباق أميركي روسي تتبلور ملامحه حاليا، وقد تسطع عليه الأضواء بقوة الفترة المقبلة.

الجولة التي سيقوم بها جاريد كوشنير كبير مستشاري البيت الأبيض، وجيسون غرينبلات مبعوث السلام في الشرق الأوسط، في خمس دول عربية، وربما أكثر، تؤكد أن واشنطن لن تتخلى عن صفقتها لتسوية القضية الفلسطينية، فالمحطات التي سيتوقفان فيها قبل نهاية فبراير الجاري، ترمي إلى إقناع أصحابها بتوفير دعم اقتصادي سخي يساهم في تخفيف الضغوط الإنسانية على قطاع غزة، وفتح الباب أمام منح الأفق السياسي طاقة أمل.

اختزال الجولة المنتظرة في الشق الاقتصادي الظاهر، لا يعني غياب الأبعاد الأخرى، لأن منطق الحصول على مساعدات أصلا يحتاج لأدوات سياسية، وحصر القضية في المكونات المادية يفرغها من مضامينها وثوابتها، وهو ما ترفضه الكثير من الدول العربية.

اليقظة الأميركية، أو ما يمكن وصفه بالرغبة في ضخ دماء في عروق "صفقة القرن" بعد تحديات جمة واجهتها تسير على خطين متوازيين. فإذا كان الخط الاقتصادي واضحا في جولة كوشنير– غرينبلات العربية، فإن الخط السياسي هو الطاغي في الاجتماع الذي دعت إليه واشنطن في وارسو يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين لمناقشة مستقبل عملية التسوية.

الطريقة المفاجئة التي تسير عليها الإدارة الأميركية تريد الإيحاء بعدم التفريط في دورها على الساحة الفلسطينية، وأنها على استعداد لإعادة النظر في المحتويات التي جرى تسريبها الفترة الماضية حول مشروع الحل المعروف بـ"صفقة القرن"، بدليل استمرار الجولات الميدانية من قبل مسؤولين رفيعي المستوى، والدعوة إلى لقاء دولي في وارسو عاصمة بولندا.

الدفقة الأميركية، الاقتصادية والسياسية، الإقليمية والدولية، غير منفصلة عن دفقة أخرى منحتها روسيا للقضية ذاتها مؤخرا، عندما دعت الفصائل الفلسطينية الشهر الماضي إلى موسكو لحضور اجتماع، أُعلن أنه سيعقد في منتصف فبراير الجاري، لمناقشة مصير المصالحة وسبل تجاوز العقبات الراهنة، وحظيت الدعوة بتجاوب كبير من غالبية القوى، في مقدمتها السلطة الفلسطينية، التي دخلت مرحلة دقيقة من الخلاف مع الإدارة الأميركية.

التحركات التي أعلنت عنها واشنطن قد لا تتمخض عنها نتائج ملموسة، لكن تؤكد عدم التخلي عن دورها المحوري في القضية الفلسطينية، والعثرات التي تواجهها بسبب انحيازها المبالغ فيه لإسرائيل لن تثنيها عن ترك الساحة تماما لموسكو، التي تسعى ليكون لها دور فاعل، مستفيدة من الكسل الأميركي وإخفاقات الرئيس دونالد

ترامب، وتجاوب القوى الفلسطينية معها، وتطور علاقاتها مع إسرائيل، بما يمنحها طاقة سياسية للحركة في قضية ظلت الولايات المتحدة قابضة على زمامها لعقود طويلة.

الصراعات والنزاعات والتوترات المتعددة في منطقة الشرق الأوسط، منحت موسكو مساحة جيدة للحضور والتفاعل وإعادة التموضع السياسي، في وقت تبدو فيه قدرات واشنطن تتراجع، وظهرت علامات مختلفة للارتباك في بعض تحركاتها الإقليمية، وباتت تخيم على كثير من تصوراتها وممارساتها وبينها القضية الفلسطينية، ما جعل روسيا تطمع في الاستحواذ على جزء مهم من هذه الورقة، التي لا تزال دول متباينة تعتبرها مفصلية، ولو بصورة معنوية، في الحل والعقد لأزمات المنطقة.

معظم المقاربات الروسية لا تظهر مرة واحدة، وتميل إلى جس النبض وتوصيل رسائل متنوعة وتمهيد الطريق، وفي الحالة الفلسطينية نجحت في الحصول على مقدمات إيجابية من الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، الفترة الماضية، شجعتها على التمادي في تطوير دورها ومحاولة صياغة رؤية تستطيع بها تليين المواقف الصعبة، وتسبغ عليها صفة قريبة من الحياد.

إسرائيل لن تجد ضالتها في أي منهج معتدل بالطبع، لكنها لن تمانع في التجاوب معه بشكل تكتيكي، لأن هناك تقاطعات كبيرة مع موسكو في الأراضي السورية، تستوجب عدم الدخول في صدامات مباشرة، وهو ما يقلق الإدارة الأميركية، ويدفعها إلى التحرك سريعا لعدم التفريط في الورقة الفلسطينية وتوصيل إشارات جذابة.

واشنطن وموسكو وغيرهما من الدول المعنية تدرك حجم التعقيدات في القضية، وصعوبة التوافق حول رؤية شاملة للتسوية، في وقت حافل بالتحديات وعلى أصعدة مختلفة، ولذلك يريد كل طرف ربطها بقضايا وحوافز وجوائز إقليمية، يمكن أن تدفع القوى الرافضة للتجاوب مع الطروحات المقدمة. في الحالة الأميركية، يلاحظ أن حل القضية الفلسطينية أصبح مرتبطا بمشروعات إقليمية اقتصادية طموحة، تسعى إلى ترتيب أوراق المنطقة بصورة تبعد عنها رواسب الماضي، وتدخلها محددات مستقبل يجري تشكيله بهدوء، وتمنح إسرائيل مزايا ربما تبعدها عن شبح التعامل معها ككيان منبوذ ومغتصب.

في الحالة الروسية، تجتهد بعض الدوائر في صياغة رؤية متطورة لكثير من الصراعات المتلاحمة في المنطقة، وأبرزها الأزمة السورية التي تسيطر موسكو على جزء معتبر فيها، والقضية الفلسطينية تجد أمامها فرصة للتفاعل معها، في ظل انتقادات تعرضت لها الولايات المتحدة، وكشفت بدرجة كبيرة عجزها عن قراءة المشهد بطريقة صحيحة، وهو ما جعل البعض في المنطقة يتحين فرصة لترمي روسيا بثقلها السياسي للحد من الهيمنة الأميركية.

الاهتمام الروسي بالقضية الفلسطينية، اتخذ أشكالا متباينة طوال العقود الماضية، وترك في مجملها انطباعات جيدة، عكس التوجهات الأميركية المؤيدة لإسرائيل، والتي تقلق من الفراغ الدولي الذي يمنح موسكو فرصد للتمدد في المنطقة لن تقتصر على القضية الفلسطينية وتوابعها، حيث تجتهد واشنطن في تكريس رعايتها لعملية السلام.

إصرار الولايات المتحدة على الضجيج الاقتصادي والسياسي الحالي، من الصعوبة أن ينهي ترددها في طرح صفقتها، ولن يفضي إلى إقناع الفلسطينيين ودول عربية عدة لتأييد رؤيتها الخفية، ولن يفيد في إعادة الثقة في إدارة ترامب بعد كل ما اتخذته من خطوات مسبقة أكدت دعمها الواضح لإسرائيل.

جميع التحركات التي قامت وستقوم بها واشنطن ترمي إلى عدم التخلي عن القضية الفلسطينية، وهي رسالة مهمة لمن راودتهم أحلام الاستعانة بالراعي الروسي لضبط التوازنات المختلة، فلا تزال الولايات المتحدة تملك من الأدوات ما يمكنها من تعطيل أي نجاح تتمنى قوى أخرى تحقيقه بعيدا عنها، وهو سلوك تتبعه قوى صغيرة تستطيع عرقلة الجهات المناوئة، إذا لم تتمكن من التقدم مباشرة.

المباراة المستترة التي تخوض واشنطن غمارها مع موسكو على الساحة الفلسطينية، تشبه الألعاب الرياضية التي يتم حسم نتائجها بتسجيل النقاط، وليس بالأهداف، ومن الممكن أن تستمر فترات طويلة، لذلك سوف تظل هذه القضية مجمدة حتى إشعار آخر، وهي صيغة باتت ترتاح لها غالبية أطرافها، المحلية والإقليمية والدولية، بما يجعلها خاضعة لها سنوات مقبلة.

يحدث في الحال الفلسطيني

ماجد الشيخ . العربي الجديد . ٢٠١٩/٢/١١

يستمر مأزق الحالة الفلسطينية على حالٍ من التراجعات المؤلمة، والتخبط والتسويف والمماطلة والانحطاط، في غياب أي أمل، أو أية آفاق للخروج من قيعان اليأس، أو توفّر ما يشير إلى انتظام الحياة السياسية، في ظل نظامٍ سياسيٍّ يعيد صياغة ذاته من جديد، على أسسٍ أكثر عقلانيةً وكفاحية، لممارسة مهامه التي أنيطت به، كما في ظل حكومة وحدة ووفاق وطني، تؤسّس للخروج من حال الانقسام وإرهاصات الانفصال بين غزة والضفة، بما يعنيه هذا الحال، أو بما بات يعنيه من تصادم مشروعيْن، لا يعبّران عن واقع الحال الفلسطيني العام، وحوامله المعبّرة عن تطلعات الكل الفلسطيني، أو على الأرجح الأغلبية الفلسطينية "الصامتة" التي يتجاهلها أصحاب السلطة على جانبي الكارثة الفلسطينية الراهنة؛ لا سيما في ظل تصادم مشروع التحرّر الوطني الذي تخلت عنه سلطة "أمر واقع" في الضفة، ومشروع "خلافة إسلاموية" باتت تتجسّد في إمارة "أمر واقع" وسلطتها في قطاع غزة.

لا يبدو في استحقاقي "الحكومة الفصائلية" و"حوار الفصائل" في موسكو، من جهة، وفي دعوة إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى مؤتمر وارسو، وأغراضه التصفوية من جهة ثانية، والتوقعات من نتائج هذه التحرّكات، وما يحيطها من هوامش أكثر تأثيرا، لا يبدو أنها سوف تسفر عن إجاباتٍ شافيةً تجاه وضعٍ بلغ "التخبيص" و"اللغوصة" فيه مديات عليا من عدم المسؤولية، وإدراك المأزق الكارثي الذي وصل إليه الحال الفلسطيني الراهن، بفعل التوجهات الفردية والأحادية، وتمسّك قوى "الأمر الواقع"، بهيمنتها التي تدّعي مشروعيتها، من دون أن يكون هناك أي شرعيةٍ لمن لا شرعية له لدى شعبه؛ فالشرعيات المدّعاة والمزعومة، الفئوية أو الفصائلية، لا مصداقية لها على الإطلاق، كما هو حال أنظمة الاستبداد السلطوية في اعتبارها السلطة مغنماً، لا ينبغي أن يباريها أو ينافسها عليه أحد.

لهذا لن يكون لمآلات أي حراكٍ من هذا القبيل أي نتيجةٍ إيجابية، حتى في ظل معطياتٍ قد تبدو شكليا أنها في صدد تحريك جمودٍ مزمن، طال أمده منذ كارثة أوسلو، مرورا بكارثة انقلاب عام ٢٠٠٥، وما نعيشه هذه الأيام من كارثة إدارة الظهر لقضية شعب ووطن، والانحياز لبعض قضايا بقايا شعب وبقايا وطن.

وقد بدا واضحا اليوم أنه يتم التخلي عن المؤسسات الوطنية الجامعة التي كتلتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها، وصولا إلى تفريط سلطة أوسلو بها، واستبدال ذلك كله بأحادية الفصيل وفئويته، وبونابارتية الفرد، المستبد المطلق الذي لم يجد من يردّه إلى جادّة الصواب. وقد حدّ ذلك كله من مبادئ الشراكة الوطنية، وأسقط المسؤولية الجماعية في صدد اتخاذ القرارات الوطنية، وأسقط حتى إمكانية تطبيق قرارات ما تبقّى من مؤسسات المنظمة، كقرارات المجلسين، المركزي والوطني، التي ما زالت تنتظر التطبيق، نظرا لارتباطها بالعلاقة مع الاحتلال والتنسيق معه، وغلبة هذه العلاقة على علاقات الشراكة الوطنية المفترضة في إطار المؤسّسة التي كان ينبغي أن تجسّد أسس قيام الكيان الوطني على أرض الوطن، بدلا من سلطةٍ لم تؤد إلى قيام نظام سياسي

مؤسسي، ينسجم ومنطلقات منظمة التحرير ومبادئها الوطنية الجامعة، أيام جسّدت المنظمة، بكيانيتها الوطنية، كيانية حضور الشعب وكفاحية تحرّره الوطني، من أجل وطن/ دولة لكل الشعب الفلسطيني، لا من أجل بقايا هنا أو هناك.

وعلى الرغم من هذا الوضوح الفاقع في سرديات مسيرة الحال الفلسطيني ومساره، ما زالت الرهانات الخاسرة، على "أوسلو" وعلى الولايات المتحدة وعلى المفاوضات العبثية وعلى "حل الدولتين"، وعلى كل ما لن يتحقق بفعل كفاحية العامل الذاتي الفلسطيني. يستمر أصحاب الرهانات الخاسرة من أهل السلطة المتمركزة في رام الله، والمتقوقعة في غزة، في تصوراتهم وتهيؤاتهم الوردية، عن حلٍّ أو حلولٍ تبقيهم في مواقعهم، وتبقي لهم مصالحهم الزبائنية وشراكاتهم مع الاحتلال، ومن يواليه سياسةً وتطبيعا، عربيا وإقليميا ودوليا، حتى ولو بدا الأمر كما يبدو اليوم، أنه يتم على حساب القضية الوطنية وجماهير الشعب الفلسطيني، كل الشعب الفلسطيني المغيّب عن تقرير مصيره باستعادة حقوقه الوطنية التاريخية التي بات اختزالها والقفز عنها إحدى مهازل، حتى بعض قيادات فصائلية وفئوية، تتكرّر على أيديها مهازل سبق وارتكبتها قياداتٌ إقطاعية وبرجوازية كانت تهيمن على قيادة الحركة الوطنية وأحزابها من الإقطاع العائلي والأسر الأرستقراطية في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته، وقادت إلى النكبة الأولى عام ١٩٤٨، إضافة إلى عوامل التواطؤ والخيانات التي ارتكبتها أنظمة خنوعٍ، ما زالت تستنسخ الأنظمة إياها التي عملت على التمهيد لتسليم فلسطين لبلفور ووعده، ومن ثم لتسليم أرض الشعب الفلسطيني ووطنه للحركة الصهيونية، وإنْ عبر مراحل النكبتين، الأولى والثانية، وها نحن نعيش مراحل النكبة الثالثة لما بعد "أوسلو"، في تكرارٍ للشراكة مع الاحتلال تحت مسميات وعناوين مراوغة ومخادعة.

النكبة الرابعة، وهي الأكثر كارثية، تلك التي تعمد إلى مصادقة الأوهام، والتسليم بصداقة العدو، والنظر إلى الانقلابات الاستراتيجية كأنها انقلابات تكتيكية لدى العدو القريب (إسرائيل) والعدو البعيد (الإدارات الأميركية وخصوصا الترامبية)، من دون تغييرٍ في السياسات الفلسطينية، تواكب تحديات الانقلابات الاستراتيجية، بل استمرت تلك السياسات في رهاناتٍ عمياء خاسرة، لا تستجيب لأي تحدٍّ من العدو، ولتستمر هذيانات "حل الدولتين" تنيخ بكلكلها على واقع إدارة الصراع عند الفلسطينيين، دونما إدراك لواقع ومعطيات التغيير الذي جلبته استراتيجيات العدو في إدارة الصراع، حيث تلاشت الدولة الفلسطينية المستقلة، في وقتٍ يجري فيه تهويد القدس، وإقامة المستوطنات وتسمينها، ومحاولة تصفية قضية اللاجئين بإنهاء دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، مقدمة لشطب حق عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجّروا منها في ١٩٤٨، وإنهاء أمل الاستقلال الفلسطيني عبر شطب "حل الدولتين"، وإجهاض مبدأ الدولة الواحدة، كما ترد في الأدبيات الفلسطينية، والالتفاف عليه، وتكريس قبوله، كونه الدولة اليهودية الواحدة التي كرّسها قانون القومية العنصري، الدولة الواعدة لليمين الاستيطاني المتطرّف، كما هي في الحقيقة و"الأمر الواقع" "دولة إسرائيل الكبرى"، كما وردت وترد في أدبيات اليمين الاستيطاني والإرهابي المتطرّف، وما عدا ذلك فهو قبضُ ريحٍ لا تهيئ في رمال "الأمر الواقع"، لأي كيانٍ أو دولةٍ موهومة.

وهكذا في وقتٍ تتجسّد فيه سياسات المشاريع الاستراتيجية الأميركية والإسرائيلية، في الواقع "أمرا واقعا"، وتتواطأ أو تستجيب لها بعض السياسات الإقليمية العربية وغير العربية، يستمر القادة الفلسطينيون في تقديس تكتيكاتهم وتكريسها طواطم لا تتغيّر، متشبثين بالمثل "عنزة ولو طارت"، في وقتٍ بقيت العنزة وطارت القضية من بين أيدي أصحابها. ولم يبق من المشروع الوطني في مواجهة المشروع التهويدي سوى الاسم، ومن قيادته سوى العنوان، في ظل فقدان أي فاعليةٍ لقواعد حركةٍ وطنيةٍ، فقدت بوصلتها التحرّرية، وانقلبت سياساتها وبرامجها طلاسم، وإن تكن واضحةً، لكنها غير قابلة للتنفيذ أو التطبيق، نظرا لواقع الحال الفلسطيني الراهن، ونظرا لما استجدّ ما بعد "أوسلو" من تمتين علاقات الشراكة الزبائنية مع الاحتلال، وإهمال علاقات الشراكة الوطنية، والعمل من أصحاب المشاريع التدميرية على فسخها والتنصّل منها، والابتعاد بعيدا عن كل ما يقرّب بين المؤمنين بالمشروع الوطني نبراسا هاديا من أجل فلسطين دولةً وطنيةً مستقلة، متحرّرة من الاحتلال، ومن كل النزعات السلطوية والاستبدادية التي تعتبر السلطة وغايات أهلها مغنما من مغانم دنيوية، لا ينبغي أن ينازعهم عليها أحد.

قمة وارسو والتنافس الاستراتيجي في الشرق الأوسط

حسين معلوم . الحياة . ٢٠١٩/٢/١١

أن يختار وزير الخارجية الأميركي مايك بامبيو، الإعلان عن القمة الدولية التي ستنعقد في العاصمة البولندية وارسو، ١٣ و١٤ شباط (فبراير) الجاري، وذلك ضمن الجولة التي قادته إلى عدد من دول المنطقة العربية، فهذا، وإن كان يطرح التساؤل حول الرسائل التي أرادت الإدارة الأميركية توجيهها إلى دول المنطقة؛ إلا أنه، في الوقت نفسه، يطرح تساؤلات متعددة حول التوقيت، توقيت انعقاد القمة، وكذا حول المكان «وارسو»، والأهم التساؤل حول التوجه الأميركي المقبل في شأن «الملف الإيراني»؛ إذ، على رغم أن هذا الملف ليس مُدرجاً على جدول الأعمال باعتباره بنداً مستقلاً، «إلا أنه لا يمكن الحديث عن ملفات الشرق الأوسط، من دون مناقشة أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة»، بحسب تصريحات بعض مسؤولي الإدارة الأميركية.

ثم، وبحسب الإعلان عن توجيه الدعوة لنحو ٧٠ دولة للمشاركة في قمة وارسو، على رأسها عدد من دول الخليج العربي ومصر والمغرب، إضافة إلى عدد من دول الاتحاد الأوروبي، مع عدم توجيه الدعوة إلى إيران وتركيا ولبنان؛ هذا، في الوقت الذي أعلنت فيه الخارجية الروسية عن عدم مشاركة روسيا في القمة، فذلك، يطرح التساؤل حول ملامح الاتفاق والاختلاف داخل القمة وخارجها؛ وهو التساؤل الذي يتوالد عنه نقاط استفهامية كثيرة حول التنافس الاستراتيجي في الشرق الأوسط، سواء من جانب القوى الدولية، أوالإقليمية.. أيضاً.

وفي ما يبدو، فإن دائرة تلك التساؤلات تلتقي عندها جوانب ثلاثة..

فمن جانب، يبدو بوضوح أن الإعلان عن القمة خلال جولة بامبيو في الشرق الأوسط يؤشر إلى مجموعة من الدلالات، أهمها أن قمة وارسو تُمثل «نقلة» دولية مهمة، تحاول الولايات المتحدة من خلالها إيجاد طريقة للحد من توسع القوة الإيرانية وتزايد نفوذها في المنطقة؛ بل، يمكن القول أن هذه القمة تأتي كخطوة مهمة، ضمن خطوات قامت بها الإدارة الأميركية خلال العامين الماضيين، أي منذ وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.. فالولايات المتحدة انسحبت من الاتفاق النووي، ثم فرضت الحزمة الأولى من العقوبات على إيران، ومن بعدها الحزمة الثانية، التي بدأت تؤثر بعمق على الاقتصاد الإيراني. إضافة إلى أن واشنطن، من الناحية السياسية، قامت باستبعاد إيران من التفاهمات التي تجري حول الملفات المتفجرة في المنطقة؛ مثل الملفين السوري واليمني. ومما يدفع في اتجاه تشديد العقوبات على إيران، التحول الحاصل في الموقف الأوروبي؛ حيث حاولت الدول الأوروبية . الرئيسة . النأي بنفسها عن ذلك في البداية، لحماية الشركات الأوروبية العاملة في إيران؛ إلا أنها بدأت في فرض عقوبات في أعقاب تورط الاستخبارات الإيرانية بعمليات اغتيال وتفجير ضد المعارضين الإيرانيين، في هولندا وفرنسا والدنمارك.

فإذا أضفنا إلى ذلك ما يحدث، على صعيد المنطقة، من تململ ونفور من تزايد الدور والنفوذ الإيرانيين، يمكن وضع اليد على دلالة التوقيت في انعقاد قمة وارسو؛ حيث إن هذه الأخيرة ستستبق قمة تونس العربية، وهو

توقيت ذو دلالة بخصوص احتمال التلاقي بين المُخرجات المحتملة لقمة وارسو، ونواتج هاتين القمتين، على الأقل من منظور مدى ما تمثله إيران من تهديد للمنطقة عبر أربع ساحات عربية.
من جانب آخر، يبدو بوضوح أن الرد الحازم من وزارة الخارجية الروسية بخصوص عدم المشاركة في قمة وارسو، إنما يعكس عمق الاختلافات بين القطبين الكبيرين، والتضارب في العلاقات بينهما؛ إذ، حالياً، تعتبر هذه العلاقات هي الأسوأ في تاريخها، خصوصاً لجهة تقسيم المصالح «الجغراسية» (الجغراسياسية)، والاقتصادية على المستوى العالمي. ليس هذا فقط، بل لجهة التهديدات الأميركية، والتوتر الحاصل في العلاقات بين روسيا وتركيا، على الأقل من منظور ما يحدث في إدلب السورية. ومن ثم، فإن نجاح العلاقة بين تركيا وأميركا يمكن أن ينعكس سلباً على علاقة أنقرة بموسكو، والعكس صحيح، في المسألة السورية تحديداً.
أضف إلى ذلك، أن انعقاد القمة في وارسو تحديداً لا يعني سوى رسالة أميركية إلى روسيا، تذكرها فيها بـ«حلف وارسو» الذي تهاوى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق؛ وهي رسالة تتضمن تحد أميركي تجاه النهوض الروسي الواضح، ومحاولة للتأثير في التوترات الدولية القائمة بينهما، تلك التي وصلت إلى القارة اللاتينية. ولعل هذا ما يُذكرنا بمبادرة الدفاع الاستراتيجي (عام ١٩٨٣)، التي أطلقها الرئيس الأميركي الراحل رونالد ريغان، والتي عُرفت في ما بعد بـ«حرب النجوم».
وما يحدث اليوم، مع ترامب، يتوازى معها، نوعاً ما، لجهة تحديث القوة العسكرية الأميركية، والردع الصاروخي، ومراجعة العقيدة النووية، وكل ما يتعلق بها لأجل مواجهة روسيا.
من جانب أخير، يبدو بوضوح أن التحرك الأميركي، عبر قمة وارسو، يأتي في إطار نسف الدعم الأوروبي للاتفاق النووي، المبرم بين طهران ومجموعة «٥+١» (عام ٢٠١٥)، الذي انسحبت منه واشنطن من جانب واحد في العام الماضي. صحيح أن أوروبا لديها مشكلات متعددة مع النظام الإيراني، سواء تجاه سياساته في منطقة الشرق الأوسط، أو ما يشكله من تهديد إرهابي أو جنائي للأمن الأوروبي؛ إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضاً، أن الموقف الأوروبي حول الاتفاق النووي، يختلف جذرياً عن الموقف الأميركي ولعل هذا، ما يؤشر إلى دلالة اختيار الولايات المتحدة لبولندا، الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، كي تكون شريكة في تنظيم القمة؛ فهو اختيار قد يؤدي إلى «تقسيم» الاتحاد الأوروبي بشأن الموقف من إيران عموماً، ومن الاتفاق النووي بشكل خاص؛ وهو ما يتأكد إذا لاحظنا الخلافات العميقة بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الرئيسة، مثل فرنسا «العنيدة»، التي ذهبت باتجاه التعاون مع ألمانيا (لتجديد فكرة الجيش الأوروبي الموحد).
في هذا السياق، يتأكد لدينا أن قمة وارسو هي محاولة أميركية لـ«التيمن» بالمكان والاسم، لإنشاء تحالف جديد، من بعض الدول الأوروبية، خصوصاً تلك التي تشارك واشنطن المخاوف بشأن العديد من جوانب السلوك الإيراني، ودفعها إلى الانقلاب على الاتفاق النووي ومباركة العقوبات الأميركية.
بيد أن ذلك، وإن كان يعني توجيه البوصلة صوب طهران، فإنه، في الوقت نفسه، يلمح إلى مدى الاختلافات التي ستنجم عن القمة، في حال نجاحها، بين أطراف دولية عديدة، أهمها روسيا ومعها فرنسا وألمانيا وغيرهما،

وبين الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا. وهو ما يعني ليس فقط ترسيخ الاختلافات داخل الاتحاد الأوروبي، وبين الاتحاد وروسيا، ولكن أيضاً تفعيل التنافس الاستراتيجي بين القوى الدولية حول الشرق الأوسط.

ويبقى التساؤل: إذا كان التهديد الإيراني حقيقي، ويتعين عدم التواني في التصدي له، فكيف يستفيد الجانب العربي من قمة وارسو، في إنشاء «كتلة عربية» تأخذ زمام المبادرة في مواجهة مثل ذلك التهديد، وغيره من القوى الإقليمية الأخرى؛ والأهم، تجاه التنافس الاستراتيجي الحاصل في المنطقة؟

مؤتمر وارسو... بين التجييش ضد إيران والتطبيع بين العرب وإسرائيل

المحامي زياد أبو زياد . القدس . ٢٠١٩/٢/١٠

رفضت القيادة الفلسطينية على لسان الأخ د. صائب عريقات المشاركة في المؤتمر المزمع عقده في وارسو في الثالث عشر من الشهر الحالي بدعوة من الإدارة الأمريكية والذي تناقلت الصحافة ووسائل الإعلام نبأ مفاده أن جيرد كوشنر صهر الرئيس ترمب ومساعده جيسون جرينبلات سيشاركان فيه ويُقدمان عرضا للجانب الإقتصادي من الخطة التي يعدانها " لتسوية " النزاع الإسرائيلي الفلسطيني...صفقة القرن.

وقبل المضي قُدما في هذا المقال فإنه لا بد من القول بأن القيادة الفلسطينية أحسنت صنعاً في قرارها هذا، وآمل أن لا يتغير هذا القرار تحت أية ضغوط تُمارس عليها وهي ضغوط كثيرة أقواها من أولي القربى.

فالمؤتمر المزمع عقده في وارسو لم يكن يتعلق بالقضية الفلسطينية ولا بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي تحاول الأوساط المعادية لحقوق شعبنا تسميته بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني تحاشياً وتجاهلاً للحقيقة لأن الأمر ليس نزاعاً بل احتلالا !

فالهدف الأساسي والرئيس للمؤتمر هو إقامة حلف عسكري تشارك فيه عدد من الدول العربية الى جانب إسرائيل لمواجهة ما يسمى بالخطر الإيراني. وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية الأمريكي بومبيو حين قال في الحادي عشر من كانون ثاني الماضي بأن الهدف من المؤتمر هو التعامل مع الاستقرار والحرية والسلام والأمن في الشرق الأوسط والتأكيد بأن إيران لن تكون عنصر للاستقرار في المنطقة، ولم يتحدث بومبيو ولو بكلمة واحدة تصريحاً أو تلميحاً الى الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو الى الأزمة الانسانية المتفاقمة في قطاع غزة والقمع والاضهاد والظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في شطري الوطن.

وقد رد عليه فاسيلي نيبينزيا المبعوث الروسي الدائم في مجلس الأمن في جلسة للمجلس في الثاني والعشرين من كانون ثاني الماضي منتقداً غياب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عن أجندة المؤتمر قائلاً بأن عقد مؤتمر يُعنى فقط وبشكل مبسط في إقامة حلف عسكري هو أمر غير منتج.

ولا يحتاج الأمر الى كثير من الذكاء لاستنتاج أن الهدف الأساسي والرئيسي للمؤتمر هو خدمة السياسة والمصالح الإسرائيلية في الإعداد لحرب ضد إيران وشن تلك الحرب لتدمير إيران كما حصل مع العراق، ولكن بتمويل عربي تحت طائلة الإدعاء بأن الخطر الإيراني على السعودية ودول الخليج هو أكبر من الخطر الإسرائيلي وأن إسرائيل هي حليف لكل من يريد مواجهة الخطر الإيراني الشيعي.

ولا غرابة أن تكون ثروات السعودية ودول الخليج مستهدفة من قبل إدارة الرئيس ترمب الذي تحدث عن سلب تلك الثروات بفظاظة بالغة خلال حملته الرئاسية وبعدها. فالهدف هو أموال دول الخليج والسعودية.

ولكن يبدو أن الانتقادات بأن مؤتمر وارسو سيبحث فقط في التهديد الإيراني جعل الإدارة الأمريكية تستخدم غطاء آخر للمؤتمر وهو القول بأن المؤتمر سيستمع الى تفسيرات " شفهية " من كوشنر عن الجانب "

الاقتصادي " للخطة الأمريكية السماة صفقة القرن. وبأن المؤتمر سيجري مناقشات وليس مفاوضات وأن الهدف هو توفير الدعم المالي من دول الخليج لتنفيذ الشق الاقتصادي لتلك الخطة.

واذا ما حاول المرء تجميع الخيوط التي تتحدث عن الخطة الأمريكية وفحواها سيجد أن هذه الخطة هي تكريس للاحتلال بعد أن تم الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لاسرائيل وازاحتها عن الطاولة، وتصفية قضية اللاجئين بعد الحرب على الأونروا والادعاء بأن عدد اللاجئين لا يتجاوز أربعين ألفاً باعتبار أن اللاجيء هو فقط من غادر فلسطين عام ١٩٤٨ ولا زال على قيد الحياة، ورفض إعطاء هذه الصفة لمن توالد عنه، ثم الحديث الآن عن تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين والتجاهل المطلق للجانب السياسي والوطني للشعب الفلسطيني ولهويته الوطنية م. ت. ف، والسعي لتكريس الهيمنة والوجود العسكري والاستيطاني اليهودي في غور الأردن والضفة الغربية ومحاولة استغلال الضائقة والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة لفصل قطاع غزة عن الضفة وتفتيت وتصفية القضية الفلسطينية.

سينعقد مؤتمر وارسو وسيحضره عدد لا يستهان به من القادة العرب الى جانب رؤساء حوالي سبعين دولة من دول العالم دعيت لحضوره أو ممثلين عنهم وسيلتقط نتنياهو الصور التذكارية مع بعض الزعماء العرب ليضيفها الى ملصقات حملته الانتخابية الى جانب صوره مع قادة عُمان وتشاد ويقول للرأي العام الإسرائيلي لا داعي للقلق فها هو العالم العربي والاسلامي يفتح ذراعيه لاسرائيل في عهدي وبفضل سياستي، وسيقدم العرب أكبر خدمة للدعاية الانتخابية الليكودية المتنكرة للسلام والحل والانسحاب والتي ما زالت تحلم بإسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات.

أما نحن القابضين على الجمر، المكتوين بنار الاحتلال، الذين تستباح أراضيهم وأرواحهم وحريتهم فإن على البعض منا أن يفيق من حلم إمكانية تغيير المجتمع الاسرائيلي بالحديث عن السلام، والنوم على أنغام وأحلام بأن ذلك سيجعل الانتخابات القادمة في إسرائيل أو التي ستليها تأتي لنا بحكومة اسرائيلية يمتطي رئيسها حصاناً أبيض ويلوح لنا براية السلام ! ويعرض علينا انسحاباً تاماً من الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف ويرفع معنا العلم الفلسطيني على أسوارها ومآذنها وقباب كنائسها.

حل الدولتين بالشروط الفلسطينية التقليدية التي حفظناها عن غير قلب لم يعد ممكناً بل أصبح مستحيلا. وعلى القيادة أن تبحث عن خيار آخر وحل ممكن يعي ويدرك كل المتغيرات التي تمت على الأرض في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وداخل حدود عام ١٩٤٨. والعاقبة للمتقين.

الثقافة في خدمة الحرب.. «إسرائيل» نموذجًا

جميل فتحي الهمامي . ساسة بوست . ٢٠١٩/٢/١٠

لقد حرصت الحركة الصهيونية منذ بداية نشأتها على الإمساك بزمام الأمور حول المبادرة في شتّى المجالات، لكن التوجّه العربي العام اقتصر في جلّ اهتمامه على حصر جانب الصراع في البعدين العسكري والسياسي، في الوقت الذيّ غيّب عنصر مهم جدًّا في بلورة هذا الصراع ألا وهو الجانب الثقافي. ونحاول في هذا المقال مقاربة الصراع العربي الصهيوني من زاوية أخرى، هي الزاوية الثقافية للنظر إلى خصائص هذا الصراع على المستوى الفنّي والتاريخي. فنّيا لما يشكّله الفن من قوّة تأثير في الوجدان البشري والتاريخ لما يحمله من مصداقية ذاتية تؤثّر أيضًا في الإنسان.

قال الكاتب والروائي الإسرائيلي عاموس عوز قال في مقال نشرته له مجلة نيويرك تايمز: على مدار ألفي عام، عرف اليهود صورة القوة فقط في صورة ضربات السياط على أظهرنا. وعلى مدار العقود القليلة الماضية، كنا قادرين على استخدام القوة بأنفسنا، وهذه القوة، مرارًا وتكرارًا، أضرّتنا. ومن هذا الطرح تنجلي نوعًا ما الرؤية الصهيونية لكيفية المواجهة ثقافيًا حيث استلزمت الفكرة الصهيونية أن يتم استخدام الأدب والتاريخ لخدمة الهدف الدعائي للحركة الصهيونية، والتركيز على فكرة حلم الخلاص بالعودة إلى فلسطين في كافة الكتابات التاريخية والأعمال الأدبية التي كتبها اليهود.

لقد استخدم الصهاينة أداتين ثقافيتين غاية في الخطورة لتحقيق هدف ثيودور هرتزل باعث الحركة الصهيونية، وذلك لإحداث أكبر قدر من الضوضاء حول المعضلة اليهودية ومسألة ارض الميعاد. هاتان الأداتان هما التاريخ والفن، فالتاريخ يحمل مصداقية داخلية ذاتية تؤهله لأن يكون واحدًا من العوامل الحاسمة في تكوين المواقف والاتجاهات المبنية على ما يتوهم المرء أنّه من حقائق التاريخ، والفن سهل التسرّب إلى الوجدان. ولهذا نكاد نجزم بأنّ إدارة الرئيس الامريكى دونالد ترمب تعرف جيدًا استحالة إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق الشرعية الدولية لعدم قدرتها على إلزام إسرائيل بها، لكنها تدرك أيضًا أن الطرف الفلسطينى المنقسم والعربي المترهل فى أضعف أوضاعه تاريخيًا، وهي فرصة تاريخية للحصول على تنازلات استراتيجية منه لصالح الطرف الإسرائيلي كتلك التى حصلت عليها في اتفاق أوسلو الذي لم تف به إسرائيل واستخدمت كل وسائلها للتنصل منه، وذلك من خلال اتفاق مشابه يكون بمثابة مرجعية دائمة وبديلة للشرعية الدولية في القضية الفلسطينية التي ستستمر لعقود قادمة دون حل نهائي.

فالبعد الثقافي قد طوّعته إسرائيل لخدمة الإعلان الصهيوني الذي يشبه إعلانات عن الشوكولاته، هنا الأخطر في المخطط الإسرائيلي محاولاتها بتمرير الرواية التاريخية الصهيونية للصراع تحت شعار تعزيز ثقافة السلام ووقف التحريض ومكافحة الإرهاب، وليتوج ذلك بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وهو ما يعني ببساطة أن يرفع الطرف الفلسطيني الراية البيضاء ثقافيًا وأيديولوجيًا للمشروع الصهيوني في فلسطين، ويتنازل في الميدان الوحيد المنتصر فيه دوليًا على مر عقود الصراع المريرة ألا وهو الميدان الثقافي الذي هُزمت فيه إسرائيل برغم قوتها

ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لها، وذلك بفعل رفض العالم بأسره لروايتها التاريخية والمزعومة والأسطورية للصراع.

وهنا علينا أن ننتبه أن أسرائيل تدرك جيدًا أن طبيعة صراعنا معها هي أيديولوجية ثقافية بالأساس، وتدرك أن نجاح المشروع الصهيونى منوط به استسلام الطرف الفلسطينى ليس عسكريًا أو سياسيًا بقدر ما هو ثقافيًا، وترى إسرائيل اليوم أن الوقت مناسب لفرض الاستسلام الثقافي والأيديولوجي على الطرف الفلسطيني وهو ما تجلى في زيادة قضايا التفاوض لتشمل التحريض على العنف والإرهاب وتغيير المناهج الفلسطينية طبقًا للرغبة الإسرائيلية.

واليوم يظهر أنّ إسرائيل قد نجحت نوعًا ما في توظيف الثقافة لخدمة مصالحها، لا سيما بعد ظهور بوادر التطبيع السرّي والعلني. ويبدو أن الزمن المتاح لنا للتعاطي مع هذا التطبيع وتحديد أسلوب التعامل معه، والموقف منه، ليس زمنا مفتوحًا بل هو أقصر مما نتصور. فالتحرك السياسي الجاري في المنطقة، وعلى الصعيد الدولي يوحي بأن حلًا ما أصبح على الأبواب، أو هكذا يقول المنغمسون في العملية السياسية، ويجري تقديم هذا الحل بشكل احتفالي، ويطلق عليه وصف الإنجاز ضمن المقاييس والموازين القائمة عربيًا وإقليميًا ودوليًا. وبغض النظر إن كانت كلمة الإنجاز هي الوصف الملائم الذي يمكن إطلاقه على هذا الحل، وبغض النظر عن أن أي إنجاز فعلي يتحقق لشعب فلسطين بعد كفاحه الطويل وصبره المرير سيحظى بالترحاب اللائق من أبناء الشعب العربي كافة.

في الختام، نجحت إسرائيل في ضخّ مئات الكتب عبر سنوات عديدة تروّج لفكرة الثقافة الإسرائيلية لدولة إسرائيل وقد رصدت لذلك ميزانية رهيبة تعمل على تلميع صورة إسرائيل في الخارج، كلّ هذا وآخر النسب تقول بأنّ المواطن العربي يقرأ صفحتين في السنة مقابل أربعين كتابًا للمواطن الإسرائيلي.

ماذا تمثل إيران للعالم العربي؟

حسين إبيش - بلومبرغ - ٢٠١٩/٢/١١

لقد مثلت إيران أشياء كثيرة للعديد من الناس منذ قيام الثورة الإسلامية التى مر عليها ٤٠ عاما، ولكن بالنسبة للعالم العربى، فإنها تمثل تهديدا وعذرا فى آن واحد.

وقد كان رد الفعل العربى على الثورة الإيرانية، عام ١٩٧٩، منقسماً فى البداية، وما زال كذلك، حيث شعرت الحكومات العربية، لا سيما فى منطقة الخليج، بالذعر، وأسسوا مجلس التعاون الخليجى بشكل سريع. فيما لم تهتم الدول العربية بشمال أفريقيا، ولا سيما مصر، بالاضطرابات فى طهران، باستثناء أمر واحد مهم هو الذى لفت انتباههم، وهو أن الثورة الشيعية قد أدت إلى تطرف الإسلاميين العرب السنة فى جميع أنحاء المنطقة.

وقد أعطت الجمهورية الإسلامية الجديدة فى إيران هؤلاء الإسلاميين العرب، بدءا من جماعة الإخوان المسلمين إلى تنظيمات مثل القاعدة وداعش، نموذجا للنجاح، فمن وجهة نظرهم، قد يكون لدى الإسلاميين الإيرانيين العديد من الأخطاء الدينية، ولكن تمكنهم من إسقاط حكومة قوية فى دولة قوية، ضد رغبات كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، فإنه من المؤكد أن حظوظهم (أى الإسلاميين السنة) ستكون لا حدود لها بالنظر إلى كونهم لديهم نسخة أفضل من الأصولية الدينية، والسياسات الثورية.

وقد احتذى الإسلاميون السنة بالإيرانيين، فضلا عن أنهم ظلوا فى تنافس معهم فى نفس الوقت، وأول اختبار رئيسى جاء مع الغزو السوفييتى لأفغانستان، والذى حدث بعد بضعة أشهر فقط من الثورة الإيرانية.

وذهب الإسلاميون السنة، من جميع أنحاء العالم العربى، وما حوله، إلى أفغانستان لمحاربة الشيوعية الملحدة، وعندما خرجوا «منتصرين» فى هذه المعركة، اعتقد المتشددون منهم أنهم قد حظوا بالسيادة، مما أدى إلى تأسيس بعضهم لـ«القاعدة».

وقد ظلوا لسنوات يقنعون أنفسهم بأنهم يستطيعون سحق الولايات المتحدة، وما زال البعض يصدق ذلك.

وتمسكت البلدان الإسلامية المتحالفة مع الولايات المتحدة، ولا سيما المملكة العربية السعودية وباكستان، بشكل حاد، بنسختها الخاصة من اليمين الدينى، وذلك لتجنب المزايدة من قبل الشيعة الداخليين، مما مهد الطريق مرة أخرى لظهور المتطرفين العنيفين فى هذه البلدان.

وقد ثبت أن إقناع الشيعة العرب بقبول إيران الثورية هو أمر صعب للغاية، ولكن الثوريين الإيرانيين وجدوا أن بإمكانهم الاعتماد على دعم أعدائهم فى كل مرحلة، ففى سعيهم إلى تصدير ثورتهم، حاول العملاء الإيرانيون استخدام الممثلين العرب، غير الحكوميين، للقيام بالأمر، وجاءت التجربة الأولى، والأكثر نجاحاً، برعاية حزب الله فى لبنان فى أعقاب الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، ويبقى حزب الله هو النموذج الذى تتبعه إيران فى العالم العربى.

وبالنسبة للعديد من دول العالم العربى، وخاصة دول الخليج العربى مثل السعودية، والإمارات، فإن التهديد الإيرانى يتمثل فى استراتيجية طهران للترويج للفوضى من خلال الجماعات الإرهابية مثل حزب الله، والميليشيات

الشيعية فى العراق، والحوثيين فى اليمن. وخلال ثمانينيات القرن الماضى سعت الدول العربية لاحتواء إيران من خلال حربها مع العراق، ثم فى التسعينيات من خلال سياسة الولايات المتحدة المتمثلة فى «الاحتواء المزدوج» لكل من بغداد، وطهران.

ولكن أحداث ١١ سبتمبر غيرت كل شىء، فمع غزو العراق، عام ٢٠٠٣، والإطاحة بنظام (الرئيس العراقى الراحل) صدام حسين، وضعت الولايات المتحدة، دون قصد، التطورات التى قد تدفع إيران إلى مكانة إقليمية عظمى.

وقد كان العراق فى عهد صدام هو الحصن الذى يمنع وصول إيران الاستراتيجى لبقية الشرق الأوسط، ولكن مع رحيله هو والدولة العراقية، والجيش القديم الذى يهيمن عليه السنة، انتشر نفوذ إيران.

ومن عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، وصل نفوذ إيران فى المنطقة إلى ذروته، وكذلك ارتفعت شعبية حزب الله.

ولكن عندما اشتعلت نيران الربيع العربى فى عام ٢٠١١، حدثت التوترات الطائفية، وكسرت الحرب السورية التحالف بين إيران، والحركات التابعة للإخوان المسلمين، مثل حركة حماس، كما غضب الرأى العام العربى بسرعة من أحزاب الإخوان بعدما وصلوا إلى السلطة، وخاصة فى مصر.

وبالنظر إلى الانتصارات المستمرة من قبل القوات الموالية لإيران فى سوريا، فإن إسرائيل أصبحت تنظر إلى التهديد الإيرانى على نحو متزايد مثل العديد من الدول العربية.

وخلال هذا العقد، حمل الخطاب العربى إيران المسؤولية عن كل المشاكل الكبرى فى المنطقة، وهى، بالتأكيد، مساهم رئيسى، ولكن تأثيرها الخبيث هو بمثابة سبب ثانوى، فطهران لم تخلق المساحة للميليشيات الشيعية فى لبنان، أو العراق، أو اليمن، كما أنها لم تلعب أى دور مهم فى بدء الحرب فى سوريا، ولكنها استغلت الفوضى التى نشأت جراء الحرب.

ويحب ولى العهد السعودى، الأمير محمد بن سلمان، أن يقول إن التطرف الدينى السعودى الذى حفز على تأسيس القاعدة بدأ فعليا فى عام ١٩٧٩ كنتيجة للثورة الإيرانية، ولكننى أرى أن هذا غير صحيح، فقد نشأ التطرف السياسى، والدينى، السنى، محليا دون مساعدة من الخارج. ولا شك أن إيران تمثل مشكلة كبرى بالنسبة للعالم العربى، وقد تكون المشكلة الخارجية الأكبر، ولكن المشاكل الداخلية تظل هى التحدى الأكبر. وجزء كبير من دول العالم العربى كان سيعانى من الفوضى مع أو بدون الثورة الإيرانية التى حدثت قبل ٤٠ سنة.

عن الثورة الإيرانية في الذكرى الأربعين

عوض عبد الفتاح . عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٢/١٠

عندما أُذيع الخبر، كدنا نطير من الفرح. أذكر أنني قفزت إلى أعلى، وكاد رأسي يصطدم في سقف الغرفة المنخفض، في سكن طلبة الجامعة. كنّا أربعة شباب، طلابا في السنة الثالثة، نصغي معًا لجهاز الراديو، منتظرين اللحظة الحاسمة لثورة خطفت عقولنا وقلوبنا، على مدار أكثر من عامين. في تلك الأيام، لم تكن فضائيات، ولا وسائل تواصل إلكترونية كما هو الحال اليوم، ولكن الصور القليلة للمظاهرات العارمة في مواجهة نظام الشاه، التي كنّا نتمكن من مشاهدتها مرة في اليوم على شاشة تلفزيون نادي مساكن الطلبة، بالأسود والأبيض، كانت كافية لتشعل وتؤجج عواطفنا، وحماسنا. كان الراديو، الوسيلة الرئيسيّة، التي تربطنا بتطورات الحدث، أما بخصوص التحليلات العميقة لما يحدث، فقد كان مصدرها بعض المجلات، المحلية والعربية النادرة، التي كنّا نحصل عليها، من مدينة القدس. كنا ندرك أن سقوط النظام ونجاح الثورة، هو خدمة للقضية الفلسطينية، وسند للنضال الفلسطيني التحرري.

هذه العواطف والمشاعر، والتفاعل مع الثورة الإيرانية المنتصرة في الحادي عشر من شباط/ فبراير ١٩٧٩، كانت عامة بين شعوب الأمة العربية، وقواها القومية واليساري بلا استثناء. لا أحد كان يتحدث عن ثورة شيعية، فهذه الثنائية المدمرة، سني – شيعي، لم تكن موجودة في وجدان عامة الناس. كانت ثورة وطنية اجتماعية ثقافية تحررية، من نظام استبدادي وظالم، ووكيل للإمبريالية الأميركية، يلعب دور شرطي الخليج خدمة للصهيونية وللإمبريالية. كان مذهلا أن ترى رجال الدين مع عمائمهم، ومعهم اليساريون والشيوعيون والليبراليون، في مقدمة المظاهرات والمواجهات الدموية الجسورة مع نظام الشاه، لا يثنيهم عن التقدم، سقوط الشهداء والجرحى على يد قوات نظام الطاغية، الشاه محمد رضا بهلوي.

كان أول زعيم أجنبي تستقبله الثورة الإيرانية، ياسر عرفات، قائد الثورة الفلسطينية، بعد أيام فقط من الانتصار. وجرى إغلاق السفارة الإسرائيلية وتحويلها إلى سفارة فلسطينية، مما أكد للجميع وجهة الثورة بخصوص قضية فلسطين. لقد كان ذلك، تجسيدا لموقف الثورة الأيديولوجي من القضية الفلسطينية، ورد معروف أو واجبا، قدمته الثورة الفلسطينية، على شكل تدريبات عسكرية لأفراد عديدين من فصائل الثورة الإيرانية، منذ أواخر الستينات، في عمان، ومن ثم في لبنان، بعد مذابح أيلول الأسود.

وبأثر رجعي، اعتقد أننا، أو معظمنا نحن الفلسطينيين، آنذاك، كنّا أقل إدراكا بمصلحة الشعب الإيراني، باعتباره صاحب المصلحة المباشرة في هذا التغيير الثوري. أي أنّ الدافع الأساس لعموم الشعب الإيراني وراء ثورته، هو الرغبة في التحرر من الاستبداد والفقر والتفاوت الطبقي، ومن الخوف، وإن كانت مسألة القدس كامنة في نفوس الناس، كجزء من التربية الإسلامية. هذه الثورة أثارت الرعب في أروقة وعروش الأنظمة العربية، خصوصًا الخليجية، المحمية أميركيا. ففكرة التحرر من الحماية الأميركية كانت تخيف هذه الأنظمة، وفاقم هذا الخوف، التهور الذي أطلقته بعض قيادات الثورة الإيرانية ضد هذه الأنظمة، مباشرة بعد الانتصار، وقبل أن تستقر

الأمور، بأنها ستنتشر الثورة الإسلامية في دول الجوار. أما النظام العراقي، بقيادة حزب البعث القومي، فقد شعر بالخطر الشديد جراء هذه التصريحات، خصوصًا وأن نحو ٦٠ في المئة من الشعب العراقي هم من العرب الشيعة، أي أن دافع خوف الأنظمة الخليجية كان مذهبيا، في حين كان دافع خوف القيادة البعثية، قوميا، أي الخوف من العودة إلى الصراع العربي – الفارسي القديم.

الثورة تأكل رجالها

رغم أنه لم يكن حركة إسلامية منظمة عشية الثورة الإيرانية، كما كان الحال في بعض الأقطار العربية، تحولت الثورة إلى إسلامية، وأمسكت القيادة الدينية بتلابيب البلد والنظام الجديد الذي همش اليسار، بل محاه من المشهد تقريبا بعد أقل من أربع سنوات. وبعد أقل من عام، بدأنا نسمع عن ممارسات قمعية تستهدف كل معارضي النظام الإسلامي الثوري الجديد، حتى المعارضين بتوجهات إسلامية مختلفة. وكان نصيب الحزب الشيوعي، "توده"، الذي كان شريكا في الثورة وأهم المنظمات الاشتراكية، من القمع بالغا. وفي عام ١٩٨٤، تعرض آلاف القادة والأعضاء إلى الإعدامات والاغتيال والاعتقال، إذ اعتبروا عملاء للاتحاد السوفييتي. ووصفت هذه الحملة بعملية إبادة. كما طالت الملاحقة حركة مجاهدي خلق وفدائيي خلق، وهما منظمتان يمكن تصنيفهما باليسار الإسلامي، لاعتمادهما التحليل الماركسي إلى جانب الإسلام كمرجعية فكرية. وقد كان المفكر والمناضل الإيراني علي شريعتي، والذي يوصف بأنه ملهم الثورة الإسلامية الإيرانية، قد انتمى إلى منظمة مجاهدي خلق (الماركسية الإسلامية)، وإن اختلف لاحقا مع بعض توجهاتها، حتى اغتياله عام ١٩٧٧ من قبل مخابرات نظام الشاه، أي أنه لم يشهد الثورة. وقد جذبت مؤلفاته، عن العدل والفكر الثوري في الإسلام من خلال التحليل الماركسي، عشرات آلاف الشباب، خصوصًا طلاب الجامعات آنذاك.

لقد جاءت الصدمة الكبرى عام ١٩٨١، عند نشوب حرب جهنمية، بين إيران الثورة وعراق البعث، أزهقت أرواح مليون عراقي وإيراني، ناهيك عن الخراب والدمار المادي والمعنوي، على مدار ٨ سنوات. ويتحمل المسؤولية عنها، وخاصة استمرارها لهذه المدة الطويلة النظامان العراقي والإيراني. كانت تلك الحرب خدمة خالصة لأعداء إيران والأمة العربية. في هذه الحرب، وقفت الأنظمة العربية إلى جانب العراق، باستثناء النظام السوري الذي وقف إلى جانب إيران. وكان صادما أن ينضم النظام السوري عام ١٩٩١، إلى حرب الإمبريالية الأميركية ضد العراق في أعقاب مغامرة صدام حسين في الكويت، مع تواطؤ إيران مع هذه الحرب العدوانية، التي كانت تتوق للتخلص من نظام صدام حسين بأي ثمن. كما ظهر هذا التواطؤ والتعاون أيضا، وبدعم من أنظمة عربية خليجية، في الغزو الأميركي الثاني لهذا البلد العربي عام ٢٠٠٣، بحجة وجود أسلحة غير تقليدية ونووية.

هكذا جرى تحطيم العراق من خلال عدوان أميركي وحشي، أحد أهم مرتكزات معادلة القوة ضد إسرائيل، وباعتباره أحد أهم البلدان العربية، حضارة واقتصادا وثقافة. وبعد هذا العدوان، بات باب هذا البلد العربي مشرعًا للتدخل الإيراني، وليتم تقاسم السيطرة مع المحتل الأميركي، وليجري تنصيب نظام طائفي بغيض، على أنقاض النظام العلماني غير الطائفي، الدكتاتوري.

وكانت المفاجئة الجديدة، هو وقوف إيران الثورة، ثورة المستضعفين، ضد ثورة الشعب السوري، وقبل أن تتسلح وتخطفها المنظمات الدينية الفاشية. وأمل الكثيرون أن تكون إيران وسيطا بين النظام والشعب، باعتبار أن العلاقة التاريخية ليست محصورة في النظام، بل مع الشعب السوري بكافة أطيافه، الذي رأى بإيران الثورة حليفا ضد إسرائيل. لقد أدى هذا التدخل، وسياسات أخرى في العراق، إلى تعميق الشرخ المذهبي بصورة غير مسبوقة، وسهلت على الأعداء، الإمبرياليين والصهاينة، مهمتهم سواء ضد إيران أو ضد سورية، وضد الشعب الفلسطيني.

إنجازات لافتة

رغم الحرب التدميرية التي طالت ٨ سنوات، وبفضل العدوان الأميركي على العراق، تمكنت القيادة الإيرانية من تطوير قوة إستراتيجية تفوق قوة أي دولة عربية، وكرست استقلالها الوطني، وهو ما فشلت به جميع الأنظمة العربية. كما طورت الثورة الإيرانية لاحقا، ديمقراطية تحمل سمات التنافس الحقيقي بين المرشحين للرئاسة، ولكنها ديمقراطية تجري في إطار أيديولوجي واحد، الإطار الديني، ولكن تحوّل إيران إلى قوة إقليمية يحسب لها حساب، واعتماد النظام الديمقراطي (ثيوقراطية، ديمقراطية رجال الدين) لم يترافق مع سد الفجوات الاقتصادية التي اتسعت في العقد الأخير، فشهدت سلسلة احتجاجات شعبية واسعة منذ عام ٢٠٠٨، قوبلت بالقمع والتضييق على الحريات. وكالعادة، لا تترك الإمبريالية الأميركية فرصة إلا وتنتهزها لتقويض الدول التي لا تسير في فلكها، فجددت محاولات التضييق على إيران، اقتصاديا وسياسيا، لأغراض تتعلق بأمن إسرائيل وبالنفط. وهي ما زالت تخضع حتى اليوم لحظر اقتصادي من قبل الولايات المتحدة، شدده الرئيس اليميني الشعبوي، دونالد ترامب.

أجندة إيران؛ تجيير مواجهة إسرائيل لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية

ترتبط إيران مع المنطقة العربية بعوامل حضارية وثقافية، تعود إلى اعتناق الإسلام بعد ظهوره في الجزيرة العربية. وبعد القرن الخامس عشر، انفصلت عن الدولة الإسلامية عائدة إلى قوميتها الفارسية ومميزة نفسها، إسلامياً، بالتشيع الصفوي، مقابل الدولة العثمانية السنية. وبعد انهيار الدولة العثمانية، عادت أيضا تركيا إلى قوميتها التركية.

وبعد تفكك النظام العربي الرسمي، بعد العدوان الأميركي عام ١٩٩١ على العراق، وصولا إلى انهياره بالكامل بعد أن فاجأته الثورات العربية عام ٢٠١١، ظهرت إيران وتركيا كدولتين إقليميتين تؤثران في الأحداث الجارية أكثر من أي دولة عربية. ولكن لإيران التأثير الأكبر، خصوصًا في ما يتعلق بالصراع مع إسرائيل. وفي ظل استسلام الأنظمة العربية، وتهتك بعضها بسبب الفساد والفشل السياسي والاقتصادي، تجلى التأثير الأوضح في إنشاء وتدريب وتسليح حزب الله في مقاومة الاحتلال الصهيوني للبنان. وتمكن هذا الحزب، من تحقيق انتصار ضد هذا الاحتلال، ودفعه إلى الهزيمة من الأرض اللبنانية، بلا شروط، عام ٢٠٠٠. واعتبر هذا الحدث من حيث أهميته، الثاني بعد العبور المصري لقناة السويس وتحطيم خط بارليف الحصين في العام ١٩٧٣. كما جاء صمود حزب الله في مواجهة العدوان الإسرائيلي الواسع والوحشي، عام ٢٠٠٦، ليكرس هذا الحزب كنموذج

مقاومة بارع، مما حقق التفافا جماهيريا غير مسبوق على مساحة الوطن العربي. وظهر الشيخ حسن نصر الله، كقائد عربي فريد، بعد القائد المصري العروبي الراحل جمال عبد الناصر. وقد غطت هذه الانتصارات على الخلفية المذهبية للحزب، وعلى الأجندة الإيرانية الأخرى المتمثّلة بتوسيع النفوذ والتأثير ونشر المذهب الشيعي، وعلى النقاشات التي كانت تبرز هنا وهناك بهذا الخصوص. لقد كان الشعب الفلسطيني، وكل جماهير الوطن العربي، التي ذاقت الهزائم وويلات الفشل الداخلي، تتوق لانتصار على إسرائيل، بغض النظر عمن يقوم بذلك.

التورط في الثورات المضادة

إن تورط الحزب وإيران ضد الثورة السورية، وبعد أن أعمل النظام السوري القتل والذبح ضد المتظاهرين السلميين، أفقدهما تأييد معظم الجماهير العربية كما ظهر أثناء وبعد المواجهات البطولية ضد إسرائيل على الأرض اللبنانية. لقد سهل هذا التورط، وبغض النظر عن كل المبررات، إلى تحويل الساحة السورية إلى مقتلة كبرى، وحرب همجية بالوكالة. وتبيّن عام ٢٠١٥، أنه لولا التدخل الروسي، لما استمر النظام. بلا شك، لا يزال لحزب الله تأييد لا بأس به في أوساط واسعة في لبنان وفلسطين، وفي أوساط حزبية، يسارية وقومية. فالحزب وإيران معاً، وليس النظام السوري، هما مصدر تهديد وخطر على إسرائيل، التي تغتصب كل فلسطين والجولان السوري. وهي تعمل بمثابرة وبتنسيق مع روسيا، على إخلاء القوات الإيرانية من الأرض السورية.

لن يعيد هذه المصداقية أو بعضها، إلا ثلاثة أمور؛ الأمر الأول، هو أن تعدل القيادة الإيرانية عن أجندتها الخاصة؛ وثانيا، لعب دور إيجابي ومؤثر في تحقيق عملية الانتقال السياسي في سورية نحو تحقيق الديمقراطية والحريّة وإنهاء الاستبداد؛ وثالثا، وهو عدوان إسرائيلي، الذي لا نتمناه، على حزب الله، وتمكنه من الصمود، كما صمد سابقا.

إن تحقيق الحرية للشعب السوري وللشعوب العربية، بات أولوية قصوى، وما عادت هذه الجماهير تؤمن بإمكانية الانتصار على إسرائيل، عسكريا أو حضاريا، إلا من خلال إعادة الاعتبار للمواطن العربي، كإنسان متساوٍ يحق له أن يعيش بكرامة، بلا خوف من فقر أو جوع، وبلا رعب الاعتقال والسجون، حيث يجري سحق المعتقلين وإبادتهم. نعم سيظل حزب الله وإيران، مصدرا تهديد وقلق بالنسبة للكيان الصهيوني، لكن حالة الانشقاق العميقة التي أحدثها دورهما في التورط في الحرب الأهلية في سورية، ودور أنظمة خليجية التخريبي، والمتهافتة على التحالف مع المستعمر الصهيوني، تجعل المواجهة مع إسرائيل، مغامرة حقيقية. إن مواجهة إسرائيل، والانتصار على ظلمها، واسترجاع الحقوق الفلسطينية والعربية، يتطلب خلق معادلة وحدوية وتخطيط عقلاني. يستطيع طرف أو أكثر، إلحاق دمار كبير ضد القوة الإسرائيلية، وهذا ما تخاف منه هذه الدولة الاستعمارية، ولكن يمكن التنبؤ بالثمن المقابل، في غياب العدالة، الاستقرار في سورية والعراق ولبنان.

إن ما صرح به نائب رئيس البرلمان الإيراني، علي مطهري، يوم الأربعاء الماضي، أثناء الاحتفال بذكرى الثورة، بأن سياسة التشيع تسيء لإيران، وهو الأمر الذي يحرج المدافعين عن إيران بشكل أعمى، من المفترض أن يدفع القيادة الإيرانية إلى إعادة النظر في سلوكها تجاه المنطقة العربية. فقد قال إن "سياسة توسيع النفوذ في المنطقة العربية عبر التشيّع ليس بالنهج السليم". وأضاف أن "هذا النهج أدى إلى تقرب دول عربية إلى

إسرائيل"، داعيا إلى تعزيز العلاقة مع باقي الدول العربية. نعم، إن العلاقة الطبيعية المطلوبة بين العرب وإيران، يجب أن تكون علاقة تعاون واحترام، وتحالف ضد الهيمنة الخارجية، الإمبريالية والصهيونية. وفي القلب من هذا التعاون والتحالف، يجب أن تبرز مسألة الديمقراطية وحرية الإنسان وكرامته. لقد قالت الجماهير التي خرجت إلى الشوارع، إن ما كان لن يكون، مهما طال الزمن، وسيشهد الوطن العربي وإيران أيضا، موجات قادمة من الاحتجاجات والانتفاضات، في سبيل تحقيق العدالة الجماعية والفردية، التي وحدها تنهض بالدولة والإنسان على أنقاض الاستبداد والقمع والفقر والتخلف، وتغلق الطريق على المؤامرات الإمبريالية الخارجية، التي لم تتوقف يوماً ما، ولن تتوقف.

كلمة أخيرة بخصوص المقاومة

لقد قدمت إيران دعما عسكريا وماليا، للمقاومة في غزة أيضا، ولا شك ساهم هذا الدعم في الصمود أمام العدوان الإسرائيلي. ولا بد من الإشارة إلى أنه خلال المقتلة السورية، وتورط الجميع فيها، وخلال حملات تصفية الثورات العربية، على مدار ٨ سنوات، عندما كان العرب، أنظمة ومنظمات ومليشيات شيعية وسنية وكردية، من المحاور المختلفة، يقتلون بعضهم بعضا، كانت غزة تصد ثلاث حروب صهيونية عدوانية، وتسطر أسطورة في الصمود. على مدار هذه الأعوام العجاف عربيا، كان الشعب الفلسطيني القوة الوحيدة، فلسطين المشتبكة مع المستعمر مباشرة، من خلال كافة أشكال النضال.

ولا بد من التوضيح، أن المقاومة ليست بالسلاح فقط، ففي الضفة الغربية والقدس، وأراضي ٤٨، ومؤخرا في غزة، يخوض الشعب الفلسطيني نضالا شعبيا وميدانيا، سياسيا وثقافيا، بحيث يعيد صوغ روايته وقضيته، بمنظور تحرري حديث. وقد جاء ابتكار فكرة مسيرة العودة الشعبية، حلقة من حلقات التجديد، في إستراتيجيات النضال والمقاومة. وهذا النمط، أي المقاومة الشعبية، بات يحظى بإجماع فلسطيني، وهو أمر هام.

هل استهداف دول العالم الاسلامي عموماً وايران وتركيا خصوصاً لاسباب دينية ام أيديولوجيا استعمارية.. ولماذا صمدت ايران وتركيا بينما انحدر العالم العربي الى اسفل السافلين؟ هل المشكلة هي ولاية فقيه أم ولاية سفيه؟

د. عبد الحي زلوم . رأي اليوم . ٢٠١٩/١/١٠

تطورت علوم غسيل الدماغ وفبركة الرأي العام والتأثير على اللاشعور تطوراً هائلاً نتيجة ابحاث علمية في الجامعات ومعاهد الأبحاث بل ووكلات الاستخبارات. اصبح متاحاً اختصار المغالطات عبر شعارات تخفي غير ما تعلن بواسطة الايحاء للعقل الباطن بالايجابية او السلبية المبتغاة بشكل لا ارادي وكثيراً ما يكون منافياً للحقيقة. اصبحت الحروب تشن تحت شعار نشر الديمقراطية أو (الحرب على الارهاب) وتلك الحروب هي الارهاب بعينه لتحقيق اهداف استعمارية. اصبح (شعار امريكا اولاً) يعني مصلحة الـ٤٠٠ امريكي المالكين لنصف ثروة امريكا هي مصلحة امريكا وبعد ذلك الطوفان لمصالح الشعوب بما فيها فقراء الشعب الامريكي الذين يرسلون وقوداً للحروب لاثراء المجمع الصناعي العسكري الامريكي. واصبح (المجتمع الدولي) يعني الولايات المتحدة وبعض من يسير في فلكها. وأصبح (العالم الحر) يعني العالم الذي يستعبد ويستعمر بقية الشعوب. تم الايحاء بأن العدو هو مسلمٌ من مذهب آخر وأن التحالف مع الصهاينة المغتصبين لاولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين حلال مع أن قتالهم لاسترداد المقدسات و الاراضي المغتصبة فرض عين على كل مسلم ومع أن الله قال في كتابه العزيز: (وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ).

نبتغي من هذا المقال البحث بموضوعية وبعيداً عن ايحاءات الفبركات والشعارات لنجيب على سؤال هام هو: لماذا يتم استهداف العالم الاسلامي عموماً وايران ولحد اقل تركيا خصوصاً؟ ولماذا هذه الدول كايران تتعرض الى اقصى العقوبات والضغوطات في التاريخ الحديث وبالرغم من ذلك تصمد وانجازاتها في كافة العلوم الطبية والتعليمية والثقافية والعسكرية والفضائية والذرية يعترف بها البعيد قبل القريب؟ ولماذا نحن في أسوأ احوالنا سنة بعد سنة بل يوماً بعد يوم؟

١- اسباب استهداف العالم الاسلامي:

بداية ارجع الى بعض ما جاء في كتبي وهو أن سبب الاستهداف هو ما اسميته بالانجليزية (the 4 Gs) وهي الجغرافيا Geography كوننا في مفرق طرق ثلاث قارات و الجيولوجيا (Geology) من مصادر طبيعية كالنفط و الجيوسياسة (geopolitics) و الدين (God) واخيراً الهيمنة عبر العولمة (Globalization). ومع أن عنصري الاديان والثقافة هما أحدا مكونات أسباب الاستهداف الا أن السبب الأساسي هو العولمة اي الاستعمار الجديد ووقوف الحضارة الاسلامية سواءً كانت عربيةً ام فارسية أم تركية في طريق اندماج الدول الاسلامية في بوتقة هيمنة العولمة. ودعني اشرح ذلك.

٢- من أفواههم أدينهم، انها استراتيجية الهيمنة الكاملة على العالم:

كما يقول المحللان ثوماس بي. ام. بارنت، الباحث الاستراتيجي السابق والاستاذ في الكلية الحربية البحرية الأمريكية وهنري اتش. غافني، رئيس فريق أبحاث في مركز الدراسات الاستراتيجية في مؤسسة CNA للبحوث في دراستهما المعنونة "استراتيجية التحول العالمي" المنشورة في عدد مايو ٢٠٠٣ من مجلة Military Officer، فإن احتلال العراق "لم يكن محاولة تسوية حسابات قديمة أو مجرّد تطبيقٍ لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بنزع سلاح العراق ... بل وبدلاً من ذلك فقد جاء أول تطبيقٍ لإستراتيجية إدارة بوش الخاصة بالحروب الاستباقية، ليشكل نقطة تحول تاريخي على طريق امتلاك واشنطن الفعلي للأمن الإستراتيجي في عصر العولمة". ومما جاء في الدراسة القول بأن على الولايات المتحدة "أن تتوقع بأنها ستتحمل نصيب الأسد في الجهود الأمنية الخاصة بدعم مسيرة العولمة باعتبار أنها ستكون الأكثر استفادة من مكاسبها التي لن تتوزع بالتساوي...". إذا سيكون هناك ناهبٌ ومنهوب ومن البديهي أن نعرف اين موقعنا في تلك المعادلة.

وكما يقول بارنت وغافني فإن الولايات المتحدة: " نعيش بصورة تتجاوز قدراتها على التحكم بالبيئة". ويضيف الباحثان "وكما يتضح من مؤشرات العجز التجاري المتعاظم الذي نعاني منه، فإننا نميل للعيش بصورة تتجاوز امكاناتنا الاقتصادية، فنحن في الأساس نعتمد على العالم في خدمة ديوننا الخاصة وهو ما تقوم به معظم البلدان عن طيب خاطر ... ليس هناك ما يثير قلقنا بشأن هذه الصفقة التي تقوم في الأساس على مقايضة منتجات فعلية بأوراق نقدية ... ومثل هذا النوع من المبادلة التجارية يفسر لماذا استفادت الولايات المتحدة من الارتفاع الحاصل في الاقتصاد العالمي".

وهكذا فإن العالم أجمع بما فيه الدول المنتجة للنفط تبادل سلعها الحقيقية الاستراتيجية كالنفط مقابل سلعة وهمية ورقية يتم طباعتها بكلفة خمس سنتات لكل مئة دولار (ثمن الطباعة والورق) ثمّ تعاد هذه الاوراق الى طابعيها في واشنطن لاستبدالها باوراق أخرى هي اوراق الخزينة الأمريكية، والذي يعني تمويل ديون الولايات المتحدة المترتبة عن حروبها للهيمنة على العالم سياسياً والاستيلاء على مصادره الطبيعية بهذه الطرق الخبيثة أو حتى بالطرق التقليدية بالاحتلال المباشر. وهكذا، فطالما أن الولايات المتحدة تجد في العولمة بشكل عام وفي عولمة اقتصادها بشكل خاص "الكثير من الفائدة، وفي ظل استحواذها على نصف الإنفاق العالمي على التسلح والحروب، والقواعد والتواجد البحري لإسطولها العسكري"، فإن الاستراتيجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين – طبقاً للباحثين بارنت وغافني- ستقوم على "استيراد الاستهلاك وتصدير الأمن" أو بعبارةٍ أخرى تصدير الحروب.

ويُقسِّم الباحثان بارنت وغافني العالم إلى: بلدان تسعى لربط نفسها بقواعد العولمة كما وضعها البنتاغون والوول ستريت، أو كما يطلقان عليها بلدان "البؤرة الفاعلة"، وأخرى ترفض العولمة لأسبابٍ سياسية أو لأسبابٍ تتعلق بالاختلاف الثقافي فيما يطلقان عليه "الثغرة الرافضة للاندماج"، ويندرج العالم الإسلامي تحت المسمى الأخير أي ضمن " الثغرة الرافضة للإندماج".

اذا الهجمة على العالم الاسلامي عموماً ومنطقتنا خصوصاً لم تكن لاسباب دينية محضة، وإن كانت عاملاً مساعداً، الا ان السبب الاساسي هو ما كثيراً ما اسميته في مقالاتي بالحضارة الاسلامية المختلفة بأنها تقف عائق امام تحقيق مبدأ الهيمنة الامريكية الكاملة على العالم..

جملة الحرب على الارهاب هي من عبارات الاكاذيب التي تخفي ما تعلن. فهذه الحرب هي اقرب أن تسمى بالحرب على الاسلام وحضارته للاسباب المذكورة اعلاه. وكما قال مدير الـCIA الاسبق جيمس وولسي بانها هي حرب أجيال وبوسائل مختلفة فلقد شملت بتاريخه الغزو والاحتلال المباشر والحروب الساخنة بالاصالة والوكالة ومحاربة الثقافة والحضارة الاسلامية لدرجة التدخل في مناهج التدريس وفي اي آيات من القرآن يجب حذفها من المناهج التعليمية. بل تم محاربة كافة التنظيمات الاسلامية من بنغلاديش وحتى المحيط الاطلسي تحت هذه الذريعة أو تلك. في بنغلاديش مثلاً تم اعدام قادة في الثمانين من عمرهم مؤخراً بحجة أنهم حاربوا مع باكستان ضد الغزاة الهنود !

المعضلة الكبرى واللغز الذي لم تستطع الولايات المتحدة من حله هو ايران. والسبب هو خروج الثورة الاسلامية في ايران عن طوق الهيمنة الامريكية الكاملة والشاملة والتوقف عن استبدال نفطها وثرواتها بأوراق نقدية كما أسلفنا. تم شن حرب ضروس عليها لمدة ٨ سنوات كان فيها خاسران ومع الاسف كان الخاسر الاكبر هو القطر العراقي العربي حيث فقد احتياطاته من الدولارات واصبح مديناً لاكثر من مئة مليار دولار عند انتهاء الحرب . اما الخسائر البشرية فلا تقدر بثمن.

إن الاسطوانة المشروخة عن دول سنية وشيعية من التفاهة بحيث لا تستحق أي رد عليها، فإيران كانت شيعية ايام الشاه وكان شرطياً لامريكا في الخليج وكانت (الدول السنية) تقول له سمعاً وطاعة قبل ان يكمل الشاه فرامانا‌ته واوامره. المشكلة هي ان النظام الاسلامي في ايران هو نظام لا يتماشى مع نظام الهيمنة والاستعمار الجديد. وبالرغم من كل الحصار والعقوبات على ايران منذ ٤٠ سنة وحتى اليوم فإن انجازاتها في العلوم والصناعات العسكرية والطبية و التعليمية والفضاء يعترف بها العدو قبل الصديق. واستطاعت بالرغم من حصارها ان تمد نفوذها لتصبح قوة اقليمية يحسب لها كل حساب.

٣- وماذا عن تركيا (السلطان) اردوغان السنية:

اعترف بأني امقت كثيراً ما يروج له الاستعمار واعوانه من تفرقة دينية او مذهبية او عرقية. اركان الاسلام واحدة للسنة وللشيعة واعمال الافراد وكذلك الدول بخواتيمها. لكني استعملت هذه الصفات المذهبية الكريهة لكي أصل الى نتيجة أن هناك دولٌ من مختلف المذاهب الاسلامية كإيران وماليزيا وتركيا تستطيع ان تتقدم وتنمو خارج خيمة الهيمنة الامريكية التي ما دخلها أحد الا وخسر. استلم اردوغان حكم تركيا الاتاتوركية والتي كان يسيطر عليها العسكر الذي كان يقول صراحة بأنه حامي مبادئ كمال اتاتورك. وما هي هذه المبادئ؟ اولاً كمال أتاتورك كان يهودياً من يهود الدونمه في سالونيكا وكان معادياً ليس فقط للاسلام وإنما للعرب ودولهم. جاء اردوغان للحكم وتركيا تتخبط في السياسة والاقتصاد والانقلابات وتملك اكبر جيش في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة. وكان التنسيق العسكري بين الجيش التركي وجيش الاحتلال في اعلى درجاته الاستراتيجية. تخلص من

هيمنة العسكر واتبع في السياسة منهجاً عملياً في تحقيق ما يمكن تحقيقه بعد تراكم محددات الماضي وانجز ثورة اقتصادية أوصلت بلاده الى المرتبة السابعة عشر اقتصادياً وبالرغم من كونه عضواً في الناتو الا أنه انتهج منهجاً براغميتياً في التعامل مع الولايات المتحدة واعداءها بمن فيهم ايران وروسيا ولم يتردد في أن يقول لا حينما يظن ان مصلحة بلاده تقتضي ذلك. حاولوا تدجينه ثم الانقلاب عليه ولكنه صمد لانه اسس قاعدة حزبية وشعبية قامت للدفاع عنه وعن منجزاته بعد منتصف الليل في الشوارع. وكما قيل (ومن لم يخطأ منكم فليرميها بحجر) فلم يكن اردوغان معصوماً عن الاخطاء وكبرى اخطاءه كانت في سوريا. لكن المحصلة كانت لصالح شعبه ودولته.

اصبحت هاتان الدولتان ايران وتركيا قوتين اقليميتين. كل ذلك يحدث بينما ينحدر عالمنا العربي الى الدرك الاسفل وانعدام الوزن بحيث اصبحت دوله مربوطة بحبل من عنقها يجره كيان تافه مغتصب واصبحوا كتنابل السلطان سائرون وبلامبالاة الى حتفهم.

يقاسي العالم بأكمله هذه الايام من منظومة العولمة التي أثبتت بربريتها شرقاً وغرباً بابا الفاتيكان سمى نظام العولمة الرأسمالية اليهوبروتستنية لانه نظامٌ ظالمٌ يجب تغييره والخروج من خيمته عاجلاً قبل آجلاً وقال ان الحلول البديلة يجب أن تكون عالمية. يفصل النظام الامريكي الدول والكيانات حسب هوى مؤسسته الامنية العسكرية الصناعية ويتم تحديد الادوار والوظائف للدول لتخدم تلك المؤسسة وفنزويلا هي آخر مثال على ذلك. وكذلك تم تفصيل السلطة الفلسطينية أداة كناسة وحراسة للاحتلال بدلاً من مقاومته. وهي نموذج للكيانات العربية بدون مكياج اكتسبته بمرور الوقت.

المشكلة هي ليست في (السلطان اردوغان) ولا في السنة ولا الشيعة لكنها اقرب أن تكون بين ولي فقيه – وولي سفيه!

من سيدير العالم (٤)

عصر السلام القلِق: القوة الصينية في عالَم منقسِم

يان زويتونغ (*) ـ (فورين أفيرز) عدد كانون الثاني (يناير)/ شباط (فبراير) ٢٠١٩

في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٨، ألقى نائب الرئيس الأميركي، مايك بينس، خطاباً قوياً في مؤسسة فكرية في واشنطن، والذي سرد فيه قائمة من مواطن التأنيب ضد الصين. ومن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، إلى التدخل الصيني المزعوم في الانتخابات الأميركية، اتهم بينس بكين بخرق القواعد والأعراف الدولية والتصرف ضد المصالح الأميركية. وكانت اللهجة حادة بطريقة غير معتادة –حادة بما يكفي ليفسرها البعض بأنها نذير بنشوب حرب باردة جديدة بين الصين والولايات المتحدة.

مع أن مثل هذه المقايسات التاريخة شائعة بقدر ما هي مضللة، فإن المقارنة تظل منطوية على شيء من الحقيقة: لقد أتت فترة ما بعد الحرب الباردة من الهيمنة الأميركية إلى نهاية، والثنائية القطبية مهيأة لعودة، بينما تلعب الصين دور القوة العظمى الصغرى. وسوف يكون الانتقال شأناً مضطرباً صاخباً، بل وحتى عنيفاً، بينما يضع صعود الصين ذلك البلد على مسار تصادمي مع الولايات المتحدة حول عدد من المصالح المتضاربة. ولكن، بينما تنسحب واشنطن ببطء من بعض من انخراطاتها الدبلوماسية والعسكرية في الخارج، ليست لدى بكين خطة واضحة لملء هذا الفراغ في القيادة وتشكيل القواعد الدولية من الأرض وإلى الأعلى.

أي نوع من النظام العالَمي سوف يجلبه هذا؟ على النقيض مما تقترحه المزيد من الأصوات المحذِّرة، فإن عالماً ثنائي القطبية من الولايات المتحدة–الصين لن يكون عالماً على حافة نشوب حرب نهاية العالم. ويعود هذا في جزء كبير منه إلى أن طموحات الصين في السنوات المقبلة هي أضيق بكثير مما تفترضه الكثير من مؤسسات السياسة الخارجية الغربية. وبدلاً من إسقاط الولايات المتحدة عن عرشها باعتبارها القوة العظمى الرائدة في العالم، سوف تركز السياسة الخارجية الصينية في العقود المقبلة إلى حد كبير على إدامة الشروط الضرورية لاستمرار نمو البلد الاقتصادي–وهو تركيز يرجح أن يدفع القادة في بكين إلى تجنب خوض مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة أو حلفائها الأساسيين. وبدلاً من ذلك، سوف تكون الثنائية القطبية المقبلة حقبة من السلام القلِق بين القوتين العظميين. وسوف يبنى الطرفان جيشاهما، لكنهما سيتوخيان الحذر إزاء إدارة التوترات قبل أن تذهب إلى توريطهما في صراع مباشر. وبدلاً من السعي إلى الهيمنة العالمية من خلال تحالفات متعارضة، سوف تخوض بكين وواشنطن منافستهما إلى حد كبير في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تؤذن ثنائية القطبية الأميركية–الصينية بنهاية التعددية القطبية المستدامة خارج المجالات الاقتصادية البحتة، بينما سيتيح المزيج من الشعبوية القومية في الغرب والتزام الصين بالسيادة القومية القليل من الحيز لنوع بيئة التكامل السياسي والأعراف والقواعد التي كانت ذات مرة العالمة الفارقة للأممية الليبرالية.

ما الذي تريده الصين

لتنامي نفوذ الصين على الساحة الدولي الكثير من الصلة بتخلي الولايات المتحدة عن قيادتها الدولية في عهد الرئيس دونالد ترامب بقدر ما لها من العلاقة بصعود الصين الاقتصادي هي نفسها. ومن الناحية المادية، فإن الفجوة بين البلدين لم تتقلص كثيراً في السنوات الأخيرة: منذ العام ٢٠١٥، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى أقل من ٧ في المائة في السنة، وتضع التقديرات الأخيرة معدل النمو الأميركي فوق علامة ٣ في المائة. وفي الفترة نفسها، انخفضت قيمة الرنمينبي بنحو ١٠ في المائة في مقابل الدولار الأميركي، وهو ما خفض قدرة الصين على الاستيراد وكذلك قوة عملتها عالمياً. ومع ذلك، كان الذي تغير بقدر كبير هو توقع أن تواصل الولايات المتحدة–من خلال الدبلوماسية، والقوة العسكرية إذا لزم الأم– تعزيز نظام دولي بُني في الجزء الأكبر منه حول المبادئ الليبرالية الأممية. وفي عهد ترامب، انفصل البلد عن هذا التقليد، مستنطقاً قيمة التجارة الحرة ومعتنقاً قومية شرسة بلا قواعد ولا قيود (في النزاعات). وتقوم إدارة ترامب بتحديث الترسانة النووية الأميركية، محاولة ليّ ذراع الأصدقاء والأعداء على حد سواء، وتنسحب من العديد من الاتفاقيات والمؤسسات الدولية. وفي العام ٢٠١٨ وحده، تخلصت من معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى، والاتفاق النووي مع إيران، وعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ما يزال من غير الواضح ما إذا كان هذا الشكل من إعادة التخندق مجرد هفوة لحظية –انحراف قصير الأمد عن القاعدة– أم نموذجاً جديداً للسياسة الخارجية الأميركية، والذي يمكن أن يدوم في ما بعد ولاية ترامب. لكن التداعيات العالَمية للترامبية دفعت بعض الدول مسبقاً نحو الصين بطرق ربما كانت ستبدو غير قابلة للتصور قبل بضع سنوات فحسب. ولنأخذ رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، الذي قام عملياً بعكس وجهة علاقات اليابان بالصين لتتحول من العداء الخفي بالكاد إلى التعاون خلال زيارة دولة قام بها إلى بكين في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٨، حيث وقعت الصين واليابان أكثر من ٥٠ اتفاقية للتعاون الاقتصادي. وفي الأثناء، تستمر العوامل الهيكلية في توسيع الفجوة بين الرائدين العالَميين الأبرز، الصين والولايات المتحدة، وبين بقية العالم. ويتجاوز الإنفاق العسكري لكلا الدولتين بكثير إنفاق كل أحد آخر. وبحلول العام ٢٠٢٣، ربما تصل الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة إلى ٨٠٠ مليار دولار، وربما تتجاوز نظيرتها الصينية ٣٠٠ مليار دولار، في حين لن تنفق أي قوة عالمية أخرى أكثر من ٨٠ مليار دولار على قواتها العسكرية. وإذن، لا يتعلق السؤال بما إذا كان نظام عالَمي ثنائي القطبية، أميركي–صيني، قادماً على الطريق، وإنما ما الذي سيبدو عليه هذا النظام.

على قمة أولويات بكين، ثمة نظام اقتصادي ليبرالي قائم على التجارة الحرة. وكان تحول الصين الاقتصادي على مدى العقود الماضية من مجتمع زراعي إلى مركز قوة عالمي –وثاني أكبر اقتصاد في العالم– قد بني على الصادرات. وشق البلد طريقه ببطء صعوداً في سلسلة القيمة، وتشرع صدراته في التنافس مع الاقتصادات المتقدمة للغاية. والآن، وحينذاك، ما تزال هذه الصادرات تشكل شريان الحياة للاقتصاد الصيني: فهي تضمن فائضاً تجارياً مستمراً، والوظائف التي تخلقها هي محرك حيوي للاستقرار الاقتصادي المحلي. وليس هناك ما يشير إلى أن هذا الواقع سيتغير في العقد القادم. وحتى في وسط التوترات الاقتصادية المتصاعدة بين بكين وواشنطن، واصل الحجم الإجمالي للصادرات الصينية نموه في العام ٢٠١٨. وربما تتسبب التعريفات الجمركية

الأميركية ببعض الألم، لكنها لن تغير الحوافز الأساسية لبكين، ولن تؤذن بتحول عام للصين عن التجارة العالمية.

بل على العكس تماماً: بما أن الصادرات الصينية حاسمة لنجاحها الاقتصادي والسياسي، على المرء أن يتوقع أن تكثف الصين محاولاتها لكسب وإدامة الوصول إلى الأسواق الأجنبية. ويقع هذا الحافز الاستراتيجي في القلب من مبادراتها التي يُروَّج لها كثيراً، الحزام والطريق، والتي تأمل الصين في أن تطور من خلالها شبكة هائلة من الطرق البرية والبحرية التي تربط بين مراكزها التصديرية وبين الأسواق القصية. وبحلول آب (أغسطس) ٢٠١٨، كانت نحو ٧٠ دولة ومنظمة قد وقعت عقوداً مع الصين على مشاريع متصلة بالمبادرة، وهو رقم مرشح للارتفاع في السنوات المقبلة. وفي مؤتمره الوطني في العام ٢٠١٧، ذهب الحزب الشيوعي إلى حد تضمين الالتزام بالمبادرة في دستوره –في إشارة إلى أن الحزب ينظر إلى مشروع البنية التحتية هذا على أنه أكثر من مجرد سياسة خارجية عادية. كما ترغب الصين أيضاً في توسيع فتح أسواقها المحلية أمام السلع الأجنبية في مقابل تحقيق وصول أكبر إلى الخارج. وعلى سبيل المثال، في الوقت المناسب لإقامة معرض تجاري كبير في شنغهاي في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨ –والمصمم لعرض إمكانات البلد كوجهة للسلع الأجنبية– قامت الصين بتخفيض تعريفتها الجمركية العامة من ١٠,٥ في المائة إلى ٧,٨ في المائة.

بالنظر إلى هذا الحماس للاقتصاد العالمي، فإن صورة الصين الرجعية، التي كسبت جاذبية في العديد من العواصم الغربية، تبدو مضللة. وتعتمد بكين على شبكة عالمية من العلاقات التجارية، ولذلك تكره الدخول في مواجهات مع الولايات المتحدة. ويخشى قادة الصين –وليس من دون سبب– أن تؤدي مواجهة من هذا القبيل إلى قطع وصولها إلى الأسواق الأميركية، وأن تدفع حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين إلى الاجتماع معاً ضد الصين بدلاً من البقاء محايدين، مما يجردها من شراكات اقتصادية مهمة وعلاقات دبلوماسية قيِّمة. ونتيجة لذلك، سيكون الحذر، وليس العدوانية وتأكيد الذات، هو الترتيب اليومي في سياسة بكين الخارجية في السنوات المقبلة. وحتى بينما تواصل تحديث جيشها وتوسيعه، سوف تتجنب الصين بعناية الدفع بالقضايا التي ربما تؤدي إلى نشوب حرب مع الولايات المتحدة، مثل تلك المتصلة ببحر الصين الجنوبي، والأمن السيبراني، وعسكرة الفضاء.

قواعد جديدة؟

في الحقيقة، بقدر ما يأمل القادة الصينيون في الوقوف على قدم المساواة مع نظرائهم في واشنطن، فإنهم يقلقون بشأن التداعيات الاستراتيجية لنظام ثنائي القطبية، أميركي–صيني. ويرفض القادة الأميركيون فكرة التخلي عن موقعهم على قمة سلسلة الغذاء العالمية، ويرجح أن يقطعوا أشواطاً كبيرة لتجنب الاضطرار إلى القبول بالصين واستيعابها. وسوف يفضل المسؤولون في بكين، الذين ليسوا في عجلة من أمرهم ليصبحوا الموضوع الأوحد لمخاوف واشنطن وازدرائها، أن يروا عالماً متعدد الأقطاب، والذي تجبر فيه التحديات الأخرى –والمتحدون– الولايات المتحدة على التعاون مع الصين.

في الواقع، يعرض صعود الولايات المتحدة نفسها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نوعاً من النموذج عن الكيفية التي ربما يحدث فيها تحول قوة قادمة. في ذلك الحين، ولأن المملكة المتحدة، المهيمن الذي لا يُنازع على العالم في ذلك الوقت، كانت منشغلة في صد منافس في محيطها القريب –ألمانيا– فإنها لم تكلف نفسها كثيراً عناء احتواء صعود منافس أقوى بكثير عبر المحيط. وتأمل الصين في حدوث ديناميكية مشابهة الآن، ويشير التاريخ القريب إلى أنها يمكن أن تنجح بالفعل. وفي الأشهر الأولى من رئاسة جورج دبليو بوش، على سبيل المثال، كانت العلاقات بين واشنطن وبكين تتوتر صاعدة فوق النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، لتصل إلى نقطة غليان عندما توفي طيار من سلاح الجور الصيني في تصادم في الجو مع طائرة استطلاع أميركية في نيسان (أبريل) ٢٠٠١. ومع ذلك، في أعقاب هجمات ٩/١١ بعد بضعة أشهر من ذلك، أصبحت واشنطن تنظر إلى الصين كشريك استراتيجي في حربها العالمية على الإرهاب، وتحسنت العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ خلال بقية فترتي ولاية بوش.

اليوم، لسوء الحظ، أصبحت قائمة التهديدات المشتركة التي يمكن أن تدفع البلدين إلى التعاون قصيرة. وبعد ١٧ عاماً من حملات مكافحة الإرهاب، تلاشى الإحساس بالطوارئ الذي أحاط ذات مرة القضية. وبنفس المقدار، ليس من المرجح أن يشق التغير المناخي طريقه إلى قائمة أعلى التهديدات في أي وقت قريب. ولعل السيناريو الأكثر قبولاً هو أن تدفع أزمة اقتصادية عالمية جديدة في السنوات المقبلة قادة الولايات المتحدة والصين إلى وضع خلافاتها جانباً مؤقتاً لتجنب كارثة اقتصادية –لكن هذا، أيضاً، يبقى تصوراً افتراضياً.

حتى تصبح الأمور أسوأ، يبدو أن بعض نقاط الصراع المحتمل موجودة هنا لتبقى –والأبرز من بينها تايوان. وقد اتخذت العلاقات بين بكين وتايبيه –المتوترة مسبقاً– منعطفاً نحو الأسوأ في السنوات الأخيرة. فقد شككت حكومة تايوان الحالية، التي انتخبت في العام ٢٠١٦، في فكرة أن أرض الصين الرئيسية وتايوان تشكلان بلداً واحداً –الفكرة المعروفة أيضاً باسم مبدأ صين واحدة. ويحتمل كثيراً أن تدفع حكومة مستقبلية في تايبيه من أجل الاستقلال باعتراف قانوني. ومع ذلك، يمكن أن يكون إجراء استفتاء تايواني على الاستقلال بمثابة خط أحمر بالنسبة لبكين، والذي ربما يدفعها إلى اتخاذ إجراء عسكري. وإذا استجابت الولايات المتحدة بالقدوم لمساعدة تايوان، فإن تدخلاً عسكرياً من بكين يمكن أن يتطور بسهولة إلى حرب أميركية–صينية شاملة. ولتجنب نشوب مثل هذه الأزمة، تبدو بكين مصممة على تقويض أي تطلعات تايوانية إلى الاستقلال في مهدها بوسائل سياسية واقتصادية. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تواصل تحشيد دول ثالثة ودفعها إلى قطع علاقاتها مع تايبيه، وهو نهج اتبعته مسبقاً مع العديد من دول أميركا اللاتينية.

سواء كان ذلك بدافع الحذر أو سواه، اعتمدت الصين تركيزاً مختلفاً بعض الشيء في مقاربتها للقواعد التي يتأسس عليها النظام العالمي. وبشكل خاص، سوف تدفع صين أكثر قوة نحو وضع تركيز أقوى على السيادة الوطنية في القانون الدولي. وفي السنوات الأخيرة، فسر البعض التصريحات العلنية التي أدلى بها القادة الصينيون لدعم العولمة كإشارة على أن بكين تسعى إلى عرض نفسها باعتبارها الوصي والراعي الجديد للنظام العالمي الليبرالي، ومع ذلك، تبقى مثل هذه التفسيرات مجرد أمنيات: فالصين تؤشر فقط على دعمها لنظام

اقتصادي ليبرالي، وليس لاندماج سياسي متزايد. وتبقى بكين خائفة من التدخل الخارجي، خاصة فيما يتعلق بهونغ كونغ، وتايوان، والتبيت، وشينجيانغ، وكذلك حول شؤون حرية الصحافة وأنظمة الإنترنت. ونتيجة لذلك، تنظر إلى السيادة الوطنية، أكثر من المسؤوليات والقواعد الدولية، باعتبار أنها المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن يستند إليه القانون الدولي. وحتى مع أنها ستكون قوة عظمى جديدة في العقود المقبلة، فإن الصين سوف تتبع سياسة خارجية أقل تدخلية مما فعلت الولايات المتحدة في ذروة قوتها. ولنفكر في قضية أفغانستان: مع أنه ليس سراً أن الولايات المحدة تتوقع أن يتحمل الجيش الصيني جزءاً من عبء حفظ الاستقرار هناك بعد مغادرة القوات الأميركية البلد، فإن الحكومة الصينية لم تظهر أي اهتمام بهذه الفكرة.

كما قد تجلب زيادة النفوذ الصيني في ركابها أيضاً محاولات للدفع بنسخة من نظام عالمي ينسج على منوال التقاليد الفلسفية ونظريات صناعة الدولة وفن الحكم التقليدية الصينية. وثمة مصطلح يتم تداوله بكثرة في بكين بشكل خاص: وانداغو، أو السلطة إنسانية الطابع. ويعرض هذا المفهوم صورة للصين كمهيمن متنور وخيِّر، والذي تنبع قوته وشرعيته من قدرته على تلبية الاحتياجات الأمنية والاقتصادية للدول الأخرى –في مقابل خضوعها للقيادة الصينية.

الثنائية القطبية في الممارسة

بالنظر إلى الظل الطويل للتصعيد النووي، فإن خطر نشوب حرب مباشرة بين الصين والولايات المتحدة سوف يظل ضئيلاً، حتى بينما تتكثف المنافسة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية بينهما. ومن غير المرجح أن تغير الجهود التي يبذلها كلا الجانبين لبناء دروع مضادة للصواريخ تزداد فعالية باطراد هذا الواقع، بما أن أياً من الصين والولايات المتحدة لا تستطيع أن تطور أنظمتها المضادة للصواريخ إلى درجة جعل بلدها منيعاً تماماً أمام هجوم نووي مضاد. وإذا كان ثمة شيء، فهو أن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى سوف يشجع كلا الطرفين على بناء قواتهما النووية وتحسين قدراتها في الضربة الثانية، لضمان أن لا يكون أي من الطرفين واثقاً من قدرته على شن هجوم نووي على الآخر من دون مواجهة رد مدمر. كما سيحول خطر نشوب حرب نووية أيضاً دون تصعيد التوترات الصينية مع القوى الأخرى المسلحة نووياً، مثل الهند، إلى حرب مباشرة.

مع ذلك، لا يمكن استبعاد الحروب بالوكالة، ولا المناوشات العسكرية بين الدول الأصغر. وفي الحقيقة، من المرجح أن تصبح المناوشات أكثر تكراراً، لأن ضبط النفس الذي تمارسه القوتان العظميان ربما يشجع بعض الدول الأصغر على حل الصراعات المحلية باستخدام القوة. وربما لن تتردد روسيا، على وجه الخصوص، في خوض الحروب بينما تحاول استعادة مكانتها كقوة عظمى والحفاظ على نفوذها في شرق أوروبا والشرق الأوسط. وفي مواجهة الدعوات إلى إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن القوى المتراجعة، مثل فرنسا والمملكة المتحدة، ربما تسعى إلى دعم مطالبهما بالعضوية الدائمة في المجلس من خلال التدخلات العسكرية في الخارج. وفي الأثناء، لا يظهر الصراع على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط بين إيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، أي إشارة على التراجع. وفي كل أنحاء الكوكب، سوف تتواصل الصراعات الانفصالية والهجمات

الإرهابية –والأخيرة بشكل خاص– إذا ما أدت المنافسة بين الصين والولايات المتحدة إلى تقليل تعاونهما حول تدابير مكافحة الإرهاب.

في المجال الاقتصادي، سوف تضمن الاقتصادات القائمة على التصدير، مثل الصين وألمانيا واليابان، بقاء نظام عالمي تجاري ليبرالي مبني على اتفاقيات التجارة الحرة وعضوية منظمة التجارة العالمية –بغض النظر عن المسار الذي تتخذه الولايات المتحدة. ومع ذلك، من المرجح أن يتوقف التعاون في الشؤون الأخرى للحوكمة العالمية. وحتى لو قادت إدارة أميركية مستقبلية دفعة جديدة نحو تعددية الأطراف ووضع القواعد والمعايير الدولية، فإن مكانة الصين كقوة عظمى–صغرى سوف تجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تديم القيادة القوية التي كانت قد حفزت مثل هذه المبادرات في الماضي. وسوف تمنع الاختلافات في الأيديولوجيا والمصالح الأمنية المتضاربة بكين وواشنطن من القيادة بشكل مشترك، لكن أياً منهما لن تمتلك ما يكفي من القوة الاقتصادية أو العسكرية لتقود وحدها. وبالقدر الذي تستمر فيه المبادرات متعددة الأطراف في مثل هذا العالم، فإنها ستكون مقصورة على مدار نفوذ أي من الجانبين.

سوف يوجه تركيز الصين على السيادة الوطنية، إلى جانب تحول المجتمعات الغربية بعيداً عن العولمة، ضربة إضافية إلى تعددية الأطراف. وقد انهار الاتحاد السوفياتي مسبقاً، وأعاد عدد من الدول الأوروبية فرض الضوابط على الحدود. وفي العقود المقبلة، سوف تحدث تطورات مماثلة في مجالات أخرى. وبينما يصبح الابتكار التكنولوجي مصدراً أساسياً للثروة، فإن البلدان ستصبح أكثر عناية بحماية ملكيتها الفكرية. كما تقوم العديد من الدول أيضاً بتشديد السيطرة على تدفقات رأس المال بينما تستعد لمواجهة تراجع اقتصادي عالمي في المستقبل القريب. وبينما تهدد المخاوف من الهجرة والبطالة بتقويض شرعية الحكومات الغربية، سوف تفرض المزيد والمزيد من البلدان القيود على منح التأشيرات للعمال الأجانب.

خلافاً للنظام الذي ساد خلال حقبة الحرب الباردة، سوف يتشكل نظام أميركي–صيني ثنائي القطبية من خلال تحالفات مائعة حول قضايا محدودة أكثر مما تشكله كتل متعارضة صلبة مقسمة على أساس خطوط أيديولوجية واضحة. وبما أن الخطر المباشر لنشوب حرب أميركية–صينية سيكون صغيراً وقريباً من الصفر، لا يبدو أن أياً من الطرفين يرغب في بناء أو إدامة شبكة كثيفة –ومتوسعة– من التحالفات. وما تزال الصين تتجنب تشكيل تحالفات واضحة، بينما تشكو الولايات المتحدة بشكل متكرر من الحلفاء المنتفعين الذين يركبون بالمجان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع أي من الطرفين الآن أن يعرض سرداً كبيراً شاملاً أو رؤية عالمية يمكن أن تروق لأغلبيات كبيرة في الوطن، ناهيك عن عدد كبير من الدول.

لذلك، ولبعض الوقت في المستقبل، لن تكون الثنائية القطبية الأميركية–الصينية، صراعاً وجودياً مدفوعاً بالأيديولوجيا حول الطبيعة الأساسية للنظام الدولي؛ بدلاً من ذلك، سوف تكون منافسة على الأسواق الاستهلاكية والميزات التكنولوجية، والتي تتجلى في شكل نزاعات حول الأعراف والقواعد التي تحكم التجارة، والاستثمار، والاستخدام، وأسعار صرف العملات، والملكية الفكرية. وبدلاً من الكتل العسكرية–الاقتصادية المعرَّفة بدقة، سوف تتبنى معظم الدول سياسة خارجية من مسارين، حيث تصطف مع الولايات المتحدة في

بعض القضايا ومع الصين في أخرى. وما يزال الحلفاء الغربيون، على سبيل المثال، متحالفين بشكل وثيق مع الولايات المتحدة حول شؤون الأمن التقليدية داخل الناتو، وقد دعمت أستراليا والهند واليابان استراتيجية الولايات المتحدة في المحيط الهندي. وفي الوقت نفسه، ما تزال هذه الدول تحتفظ بعلاقات تجارية واستثمارية وثيقة مع الصين، وقد اصطفت العديد منها إلى جانب بكين في محاولة إصلاح منظمة التجارة العالمية.

تظهر هذه الاستراتيجية ذات المسارين المدى الذي قطعه تقدم العالم على مسار الثنائية القطبية مسبقاً. وسوف يعزز المحرك الأساسي لهذه العملية –النفوذ الاقتصادي والعسكري الخام الذي تستند إليه الهيمنة الأميركية – والصين بشكل متزايد– مكانة بكين وواشنطن باعتبارهما القوتين العالميتين ثقيلتي الوزن في العقد المقبل. أما إذا كانت الولايات المتحدة ستتعافى من الحمى الترامبية وتقود دفعة متجددة لليبرالية العالمية، فشأن ستكون له في نهاية المطاف تأثيرات ضئيلة على النتيجة: فباعتبار أنهما متعارضتان في مصالحهما الاستراتيجية –وإنما متساويتان في قوتهما– لن تكون الصين والولايات المتحدة قادرتين على تحدي بعضهما البعض مباشرة وتسوية الصراع على التفوق بشكل نهائي. وكما كان الحال خلال فترة الحرب الباردة، سوف تمنع الرؤوس النووية الحربية لدى كل طرف الصراعات بالوكالة من أن تتصاعد بسهولة إلى مواجهة مباشرة بين القوتين العظميين. لكن الأكثر أهمية مع ذلك، هو أن القيادة الصينية على وعي كامل بالفوائد التي يجنيها بلدها من الوضع الراهن –وهو على رأس قائمة الشروط التي ساعدت توسع الصين الاقتصادي وقوتها الناعمة– وسوف تتجنب وضع هذه المنافع تحت الخطر في أي وقت قريب، إلا إذا أصبحت مصالح الصين الجوهرية على المحك. ولذلك، سوف يعمل القادة الصينيون جاهدين لتجنب انطلاق أجراس الإنذار في عواصم الغرب المتوترة سلفاً، وسوف تعكس سياستهم الخارجية في السنوات المقبلة هذا الهدف. ولذلك، لكم أن توقعوا مشاهدة التوترات المتكررة والمنافسة الشرسة، نعم، وإنما ليس هبوطاً إلى دوامة الفوضى العالمية.

---

* أستاذ متميز وعميد معهد العلاقات الدولية في جامعة تسينغهوا.

* نشر هذا المقال تحت عنوان: The Age of Uneasy Peace: Chinese Power in a Divided World